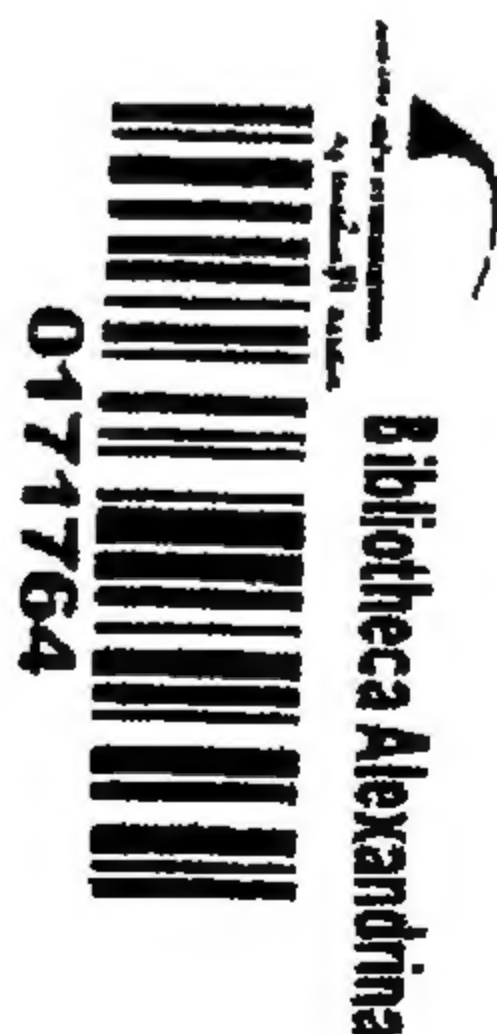


جمیل خانگی

الذکر علی المروءة
لتبیت محمد علی باشا الکبیر وأیسرته
علی عرش مصر
۱۳ فبریر ۱۸۶۱ سنه - ۱۳ فبریر ۱۹۶۱ سنه



جمیل خانگی

الذکر علی المہودۃ

لتبیت محمد علی پاشا الکبیر وائیرۃ

علی عرش مصر

۱۳ فبریر ۱۸۴۱ء - ۱۳ فبریر ۱۹۴۱ء

مولای صاحب الجلالہ

ان یوم الخمیس ۱۳ فبریر سنہ ۱۹۶۱ ہوا فی ذکرى مؤیدۃ مذکریات اسرۃ جہلاکم المحبۃ
ففی مثل هذا یوم مائۃ سنۃ قلت صد۔ «الخط الشریف لہما یونی» مہ تسلطاً علیہ المحب
الی جہکم الا علی محمد علی بابا البکیر تبیتہ علی عرسہ مصر مع تقریر جو الوارۃ تبعہ فی نسل و عقباً
ومہ اجل المصادفات ان یقع تذکار هذا الحادث العظیم فی تاریخ مصر۔ بفرہ یومین
انیہ۔ مع الذکر الحادی و العشرين لیولد جہلاکم السعد۔

وما کا قلمی غیر لہذا الذکر المحبۃ علی صفحات جریۃ «الاعلام» حتی رد دثرها لقمف
۔ مصریۃ و اجنبیۃ۔ علی اختلاف زعمائہا رعبۃ بالفکرہ مجمعۃ علی و ہوب لا احتفال
بهذا العید الخوی۔ حکومتہ و شعباً۔ مع جملہ عیداً وطنیاً قریباً و انہا لا اقتراحات
لاہیانہ مہ کل حدب و صوب۔

وقد حملنی هذا التأيید وما لقیہ مہ التشیع علی ان اضع تحت نظر مولای فی لہذا
الرسالۃ قاریج صدور۔ «الخط الشریف لہما یونی» مع ما سبقہ مہ لفاوضات وما
لحقہ مہ التعدیلات ایدھا بست و عشرين وثیقۃ رسمیۃ و شفعتها ببيان أثر لہذا الفرمان
فی مرکز مصر المدولی و فی نظور حکمران و فی نهضتها الحبیۃ قمتها باہتر اجبہ لتخلیہ ذکرى
محمد علی بابا البکیر لنا مہ مرویانہ عام علی تبیتہ و اسرقہ علی الارکۃ المصریۃ۔

و انی اتشرف بان ارفع لہذا الرسالۃ الی ستہ جہلاکم المحبۃ مقدوۃ باصیدہ شعائر اللہ
لنذاکم الکریمۃ و خلص آیاتہ عار لکم المفی۔

جہیل خانی



محمد علی

العيد المئوى

تثبيت محمد على باشا الكبير وأسرته على عرش مصر

١٣ فبراير سنة ١٨٤١ - ١٣ فبراير سنة ١٩٤١



فى يوم ١٣ فبراير من سنة ١٨٤١ - أى من مائة سنة - صدر «الخط الشريف الهايوى» من السلطان عبد المجيد الى محمد على باشا الكبير بتثبيتته على عرش مصر مع اقرار حقوق الوراثة لنسله وأعقابيه .

ومن حسن المصادفات أن يقع العيد المئوى لهذه الذكرى - بفرق يومين اثنين - مع عيد ميلاد حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق بن فؤاد بن اسماعيل بن ابراهيم بن محمد على .

ويقول المؤرخون أن يوم ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ يعد أهم يوم فى تاريخ مصر السياسى الحديث ، لأن مسألة الوراثة كانت من أمهات المسائل التى أثارها محمد على باشا الكبير بعد انتصاره على جيوش السلطان محمود فى المعارك التى دارت رحاها فى عكا وفى حمص وحماه وحلب وبيلان وقونيه ونزيب وانتهت بقبول السلطان - على كراهة منه وتحت ضغط الدول - تثبيت محمد على وأسرته على عرش مصر . ولولا هذا فرمان الذى ظفرت به مصر بفضل حكمة محمد على وحسن سياسته وقوة جيوشه لبقيت مصر ولاية عثمانية كسائر الولايات يتعاقب عليها الولاة الترك .

فى يوم ١٣ فبراير سنة ١٩٤١ يجب أن يكون عيداً قومياً يستأهل أن تحتفل فيه مصر احتفالاً رسمياً ، لأنه يعد بحق فاتحة عهد جديد هو عهد

نهضتها السياسية والمالية والاجتماعية التي نرى آياتها الآن في جميع
المرافق والشؤون .

فيوم ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ هو يوم مشهود في تاريخ مصر الحديث ،
لأن مسألة الوراثة كانت في طبيعة المسائل التي دارت من اجلها المعارك
الحربية والمفاوضات السياسية بين الدول العظمى وتركيا ومصر في النصف
الاول من القرن التاسع عشر وفاز فيها محمد علي بالفرمان المؤيد لتثبيت
وراثة العرش في أسرته على الرغم من معارضة السلطان ورجال الباب العالي .



معاهدة لندن

(١٥ يوليه سنة ١٨٤٠)

لما بلغ محمد علي ذروة المجد بعد فتحه السودان وبسط سلطانه على جزيرة العرب عشرين سنة متوالية ووصول جيوشه تحت امره ابنه البطل الفاتح ابراهيم باشا على بعد تسعين فرسخاً من الاستانة على اثر انتصاره الباهر في موقعة نزيب (٢٤ يونيه سنة ١٨٣٩) واستيلائه على اقليم اطنه وكنديه اجتمع مندوبو بريطانيا والنمسا وبروسيا وروسيا وتركيا في لندن وعقدوا بينهم معاهدة في ١٥ يوليه سنة ١٨٤٠ فاجأوا بها مصر وفرنسا التي أظهرت عطفاً خاصاً على مطالب محمد علي . وقد قضى ملحق هذه المعاهدة بجعل حكم مصر وراثياً في أسرة محمد علي وإرجاع القطر المصري إلى حدوده الاصلية قبل الانتصارات الاخيرة وحرمان محمد علي حكم جزيرة العرب وسوريا وكنديه وأطنه وتخويله مدة حياته فقط منطقة سوريا الجنوبية . وها نص المعاهدة :

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد فانه حيث التجأ جلالة السلطان إلى جلالة ملكة بريطانيا العظمى وارلندا وجلالة ملك النمسا والمجر وبوهيميا وجلالة ملك بروسيا وجلالة قيصر الروس طالباً مساعدتهم ومعاونتهم في درء المصاعب التي المت بالباب العالي بسبب اعمال الاعتداء التي أبداها محمد علي باشا حاكم مصر ومن مقتضاها تهديد الدولة العثمانية في حقوق سيادة السلطان واستقلاله . فقد اجتمع اصحاب الجلالة الملوك البادي ذكرهم وبالنظر لشعائر المحبة المتبادلة بينهم وبين الحضرة السلطانية الفخيمة ولما هم عليه من الرغبة في حفظ ممالك السلطنة السنية واستقلالها إذ أن في ذلك ما يوجب استتباب

السلام في اوروبا وقياماً بما تعهدوا به بموجب التحريرات المسجلة للباب العالى بوساطة سفرائهم في الاستانة وتاريخها ٢٧ يوليو سنة ١٨٣٩ ولما كانت رغبتهم جميعاً منع سفك الدماء الذى ربما تسببه مداومة حوادث الاعتداء التى انتشرت أخيراً في سوريا بين حكومة الباشا المشار اليه ورعايا الحضرة السلطانية الفخيمة ، لذلك قررت الدول المشار اليها والباب العالى بقصد بلوغ الغايات المذكورة وجوب تحرير هذا الاتفاق بينهم جميعاً فعينوا من قبلهم مندوبين ومفوضين هم الخ
« وبعد أن تبادل المفوضون المذكورون الأوراق المثبتة لالتدابير لعقد الاتفاق وتحقق انها مستوفاة اصولها قرروا البنود الآتية وامضوها :

« البند الأول — حيث اتفقت الحضرة السلطانية الفخيمة مع جلالة ملكة بريطانيا العظمى وجلالة ملك النمسا والمجر وبوهيميا وجلالة ملك بروسيا وجلالة قيصر روسيا على ما يجب وضعه من شروط الصلح التى أرادت الحضرة السلطانية أن تمنحها إلى محمد على باشا وهى تلك الشروط المبينة في ملحق هذا الاتفاق فقد تعهدت الدول المشار اليها بان تعمل بالاتحاد النام فيما بينها وتبذل ما في وسعها لتقنع محمد على باشا بقبول الصلح المنوه عنه . وقد حفظت كل دولة من الدول المشار اليها حقها في أن تتصرف في هذا الامر بما في امكان كل منها اجراؤه من الوسائل للوصول إلى الغاية المذكورة .

« البند الثانى — إذا لم يقبل محمد على باشا اجراء الصلح على الصورة التى يعلنه بها الباب العالى بوساطة اصحاب الجلالة الملوك المشار اليهم يتعهد حينئذ هؤلاء الملوك بأن يتخذوا بناء على طلب الحضرة السلطانية الفخيمة ما يتفقون عليه من التدابير وما يقررونه بينهم من الاجراءات كى يصلوا إلى تنفيذ هذا الصلح . وحيث أن في هذه الأثناء طلبت الحضرة الفخيمة السلطانية من حلفائها الملوك المذكورين الانضمام إليها لمساعدتها على قطع المواصلات بحرا بين مصر وسوريا ومنع ارسال العساكر والخيول والأسلحة والذخائر الحربية على اختلاف أنواعها من احدى هاتين المقاطعتين للآخرى ، بناء على ذلك تعهد اصحاب الجلالة الملوك البادى ذكرهم باصدار أوامرهم الى قواتهم البحرية في البحر المتوسط لأجل هذه الغاية . وقد وعدوا فضلا على ما ذكر بأن يعطى رؤساء أساطيلهم حسب ما لديهم من الوسائل وباسم المحالفة المنوه عنها كافة ما يستطيعون من أنواع المساعدة لرعايا السلطنة العثمانية الذين يظهرون صدق أمانتهم وخضوعهم لمليكهم .
« البند الثالث — واذا وجه محمد على باشا قواته البحرية والبرية نحو الاستانة

بعد أن يكون قد رفض الصلح المذكور فالملوك المشار إليهم متفقون إذا مست الحاجة على تلبية طلب الحضرة السلطانية الفخيمة فيدافعون عن عرش سلطنته إذا طلب ذلك منهم بوساطة سفرائهم في الاستانة ، فيقومون بالعمل بالاتحاد فيما بينهم لوقاية خليج القسطنطينية والوطننة وعاصمة الدولة العثمانية من كل تعد . ومن المتفق عليه فضلا عن ذلك أن القوات التي سترسلها الدول المشار إليها للإمّا كن المذكورة لأجل الغاية المار ذكرها ستبقى في تلك الأمّا كن ما دامت الحضرة السلطانية تؤيد بقاءها فيها . ومتى تراهى لجلالة السلطان أن وجودها غير لازم فتسحب بحيثئذ كل دولة قواتها وترجع جميعها إلى حيث أتت اما في البحر الأسود واما في البحر المتوسط .

والبند الرابع - وقد تقرر بنوع خاص أن مساعدة الدول في العمل المذكور في البند السابق - ومن شأنها وضع خليج القسطنطينية والوطننة وعاصمة السلطنة السنية تحت ملاحظة الدول المشار إليها وقتيا لمقاومة كل تعد يحصل من قبل محمد علي باشا - لا تعتبر الا كأنها مساعدة غير اعتيادية سمحت بها الدول المشار إليها بناء على طلب السلطنة السنية للدفاع عنها في الظرف المذكور وحده دون سواه . وعلى ذلك فقد اتفقت الدول البادى ذكرها بأن اجراءاتها الآتفة الذكر في الظرف المذكور لا تنفى اصالة القاعدة القديمة التي سنتها السلطنة السنية ومن مقتضاها منع سفن الدول الأجنبية الحرية منذ القدم من الدخول في مضيق خليج القسطنطينية والوطننة . وقد أقرت الحضرة السلطانية بموجب هذا الاتفاق أنها في ماخلا الظرف المنوه عنه شديدة العزم باستمرار الاجراءات بمقتضى القاعدة المذكورة المؤسسة بنوع لا يقبل التغير لأنها قاعدة قديمة اتخذتها السلطنة ، وما دام الباب العالي بسلام فلا يقبل أن تدخل ولا سفينة واحدة حرية أجنبية في مضيق خليج القسطنطينية والوطننة . وقد أقرت اصحاب الجلالة ملكة بريطانيا العظمى وارلندا وملك النمسا والمجر وبوهيميا وملك بروسيا وقصر روسيا باحترام ارادة الحضرة السلطانية فيما يختص بالقاعدة الآتفة الذكر وباتباع الاجراء على مقتضاها .

والبند الخامس - سيجرى التصديق على هذا الاتفاق ويتبادل في لندن في ظرف شهرين أو في أقرب من ذلك ان أمكن . وعلى ذلك أمضى المفوضون هذا الاتفاق وامروه باختتامهم . (١)

الامضاءات

بالمرستونه . نيومان . بولادو . بروناو . شكيب .

أما ملحق المعاهدة فنصه ما يأتى :

« عزمت الحضرة السلطانية الفخيمة على أن تسمح لمحمد على باشا بشروط الصلح الآتية وتعلنها إليه :

« البند الأول — وعدت الحضرة السلطانية بان تسمح لمحمد على باشا ثم إلى أولاده من صلبه بولاية باشاوية مصر بالتوارث بينهم . ووعدت جلالته بان تسمح لمحمد على باشا طول حياته بلقب باشاوية عكا وتولية قلعته وبولاية الجهة الجنوبية من سوريا . فتبتدىء من راس النصار على شواطئ البحر المتوسط وتمتد من هناك رأساً حتى مصب نهر السيسبان والطرف الشمالى من بحيرة طبرية ثم تمتد طول شاطئ البحيرة المذكورة الغربى وتتبع شاطئ نهر الاردن الايمن وشاطئ البحر الميت الغربى ثم تمتد من هناك على خط مستقيم حتى البحر الاحمر فتنتهى إلى رأس خليج العقبة الشمالى وتتبع ساحل هذا الخليج الغربى وساحل خليج السويس الغربى حتى السويس . على أن الحضرة السلطانية فى عرضها ذلك على محمد على باشا تقترح عليه شرطاً وهو أن يقبل ما عرضته عليه فى بحر عشرة أيام من اعلانها إليه فى الاسكندرية بوساطة مندوب يرسله جلالته فيسله محمد على فى الوقت نفسه التعليمات اللازمة لرؤساء قواته البرية والبحرية بالجللاء حالا عن بلاد العرب والحرمين الشريفين وجزيرة كنديه ومقاطعة أطنه وباقى انحاء الممالك العثمانية غير الداخلة فى التخوم المصرية ولا فى حدود باشاوية عكا المعينة أعلاه .

« البند الثانى — واذا لم يقبل محمد على شروط الصلح المذكورة فى خلال العشرة أيام المعينة أعلاه فيرجع الباب العالى عما عرضه من تولية الباشا المشار اليه باشاوية عكا . ولكنه يبقى ما سمح به له ولورثته من صلبه بعده من تولية باشاوية مصر بشرط أن يقبل ذلك فى ظرف عشرة أيام أخرى أى فى بحر عشرين يوماً تبتدىء من يوم اعلانه بشروط الصلح وأن يسلم لمندوب الباب العالى التعليمات اللازمة للقاضية على قواد قواته البرية والبحرية بالجللاء والدخول فى حدود مصر ومرافقتها .

« البند الثالث — أما الخراج السنوى الواجب على محمد على باشا تأديته إلى الحضرة السلطانية الفخيمة فيكون بنسبة الاراضى التى يتحصل على ولايتها على حسب ما يقبله من أحد الشرطين السالف ذكرهما .

د البند الرابع — وفضلا عن ذلك فانه من المقرر حتميا أن في كلتا الحالتين أى حالة قبول الشرط الأول أو الثانى قبل مضى مهلة العشرة أيام والعشرين يوما يلتزم محمد على باشا بأن يسلم الأسطول العثمانى ببجارتة ومهماتة الكاملة الى المندوب العثمانى المكلف باستلامه ويحضر رؤساء الاساطيل المتحالفة هذا التسليم. ومن المقرر أيضا أن ليس لمحمد على باشا فى أى حال من الاحوال أن يحتسب على الباب العالى ما أنفقه على الاسطول العثمانى من المصاريف طول مدة اقامته فى الموانئ المصرية ولا أن يخصم هذه المصاريف من الخراج الواجب دفعه .

د البند الخامس — ان جميع معاهدات وقوانين الدولة العثمانية تجرى فى مصر وباشاوية عكا المحدودة تخومها أعلاه كما هو جار العمل بها فى كافة أنحاء الممالك العثمانية . ولكن الحضرة السلطانية الفخيمة تقبل بمجرد قيام محمد على باشا بتأدية الخراج فى أوقاته أن يحصل هو وورثته من بعده باسم السلطنة السنية وبصفة كونهم مندوبين الحضرة السلطانية الاموال والضرائب فى كافة المقاطعات المسلمة ولايتها اليهم . ومن المعلوم فضلا على ما ذكر خاصا بما يحصله محمد على وورثته من بعده من الضرائب والاموال المذكورة أنهم يقومون بكافة النفقات اللازمة للإدارة المدنية والحرية فى المقاطعات المذكورة .

د البند السادس — ولما كانت القوات البرية والبحرية التى يسوغ لباشاوتى مصر وعكا اتخاذها معتبرة جميعها كقوات عثمانية فهى تعد كأنها متخذة لخدمة السلطنة السنية .

د البند السابع — ولو أن هذا العقد مستقل الا أنه ذو مفعول ونفوذ كما لو كان مدرجا بالحرف الواحد فى اتفاق هذا اليوم . وسيجرى التصديق عليه وتبادل التصديقات بشأنه فى لندن عند مبادلة التصديق على الاتفاق الآنف الذكر . وقد أمضى المفوضون هذا العقد وأمهروه بأختامهم بلندن فى ١٥ يوليو سنة ١٨٤٠ . (١) .

الامضاءات

بالمرستون . نيومان . بولاو . شكيب .

(١) « قاموس الادارة والتضاء » لفيليب جلال المجلد الخامس صحيفتى ١٤٧ و ١٤٨

إلا أن محمد علي كان متمسكا بالبلاد التي فتحتها جيوشه وأقرته عليها معاهدة كاتوهية (٥ مايو سنة ١٨٣٣) فصمم على أن لا يتنازل عن شبر من هذه الأراضي ورفض قبول شروط هذه المعاهدة وملحقها التي لم يدع إلى الاشتراك في وضع نصوصهما. وقد أبلغ رفضه إلى الصدر الأعظم الذي أسرع إلى استصدار فرمان بخلع محمد علي من الولاية على مصر . وسرعان ما غادر ممثلو الدول الأجنبية الأراضي المصرية وأصبحت مصر بمفردها في حالة حرب ضد تركيا وحلفائها — بعد أن سحبت فرنسا تأييدها لمصر وانسحبت من الميدان على أثر سقوط وزارة مسيو تيير المؤيدة لمحمد علي في ١٢٩ أكتوبر سنة ١٨٤٠ وقيام وزارة مسيو سولت التي تولى فيها مسيو جيزو وزارة الخارجية .

غير أنه في ١٤ نوفمبر سنة ١٨٤٠ حرر سفراء الدول الأربعة في لندن مذكرة بلغت إلى محمد علي باشا على يد الاميرال سير روبرت ستوبفورد قائد القوات البحرية البريطانية هذا نصها :

« ان التعليمات التي أعطيت للورد بونسبي بتاريخ ١٥ أكتوبر الماضي على أثر مشاور سفراء النمسا وبريطانيا العظمى وبروسيا وروسيا أثبتت استحسان تبليغ مثلى الدول الأربعة في الاستانة للباب العالي ان حكوماتهم توصى بالحاج حكومة صاحب العظمة — عملاً بنصوص الفقرة السابعة من ملحق معاهدة ١٥ يولييه — بأنه في حالة ما إذا خضع محمد علي بدون تأخير وقبل رد الاسطول العثماني وجلاء جيوشه عن سوريا كلها وعن أطنه وكانديه وبلاد العرب والحرمين الشريفين فان صاحب العظمة يفضل ليس فقط بإعادة محمد علي في ولاية مصر بل بتقليده في الوقت نفسه ولايتها بطريق التوارث طبقاً للشروط المقررة في اتفاق ١٥ يولييه . ومن المفهوم أن حق التوارث هذا يكون قابلاً للإلغاء اذا أخل محمد علي أو أحد خلفائه بهذه الشروط .»

« وقد استقر اجماع الحكومات الأربعة على ضرورة تبليغ الباب العالي مذكرة بالمعنى المتقدم .

« غير أنه لاظهار وجوب رعاية حقوق صاحب العظمة السلطانية رأت حكومة فيينا أن لا يعمل الباب العالي بالنصائح التي أسداها اليه ممثلو الدول بشأن إعادة محمد علي في ولاية مصر الا بعد أن يظهر محمد علي خضوعه لمولاه ويقبل قرارات عظمته .

« وبناء على أن الغاية التي يرمى اليها رأى حكومة فيينا انما يقصد به اثبات الاحترام الذى للدول الموقعة على اتفاق ١٥ يولييه من جديد خاصا بمبدأ عدم الاعتداء على حقوق سيادة السلطان واستقلاله، وبناء على أنه فضلا عن ذلك يرى ضرورة حل وتسوية أزمة المسألة الشرقية الحالية تسوية ودية تكون مطابقة لمصالح ولكرامة الباب العالي . ولذا أجمع مفوضو الدول المذكورة على اتباع الخطة المبينة بعاليه حتى يسبق طلب خضوع محمد علي باشا وطلبه العفو عنه المساعى الودية التي كلف مندوبو الدول بعملها لاقتناع الباب العالي بالعفو عن محمد علي .

« وتحقيقاً لهذا الغرض ولسرعة بذل المساعى فى الاستانة رأى مندوبو الدول الأربعة أن يبينوا بلا تأخير لمحمد علي الطريق الذى لا يزال مفتوحا أمامه لكسب عطف السلطان والحصول على اعادته الى ولاية مصر على الرغم من الحوادث القاطعة التي قامت في وجهه .

« وبناء على ذلك تقرر ابلاغ هذه المذكرة الى شكيب أفندى سفير الباب العالي مع التعليمات المرفقة بها .» (١)



(١) « مصر وأوروبا — الازمة الشرقية من سنة ١٨٣٩ الى سنة ١٨٤١ » تأليف
ادوار دريو الجزء الرابع صحيفة ٦٥

اتفاق الاسكندرية

(٢٧ نوفمبر سنة ١٨٤٠)

ضرب الأسطول البريطانى الحصار حول الامبراطورية المصرية وأسرعت جيوش الحلفاء إلى الوقوف في وجه محمد على . فلما رأى بحكمته أن لا طاقة له بمحاربة الحلفاء مجتمعين آثر أن يجنح الى السلم وقبل جلاء الجيش المصرى عن سوريا ورد الأسطول العثمانى الذى كان قد وقع في قبضة يده الى الباب العالى مقابل تخويله ملك مصر الوراثى بضمانة الدول .
وها نص الاتفاق الذى ابرم بهذا المعنى في ثغر الاسكندرية بين الكومودور نايبير نائباً عن بريطانيا وبوغوص يوسف بك نائباً عن الحكومة المصرية في يوم ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٤٠ :

« بين الكومودور نايبير قائد القوات البريطانية البحرية الراسية أمام الاسكندرية من جانب ، وبوغوص يوسف بك وزير خارجية صاحب السمو والى مصر المفوض من قبل سموه من جانب آخر ، تم ابرام الاتفاق الآتى بالاسكندرية في يوم ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٤٠ :

« المادة الاولى — بما أن الكومودور نايبير بصفته المينة أعلاه احاط صاحب السمو محمد على علماً بأن الدول أشارت على الباب العالى باعادة حكم مصر الوراثى اليه ، وبما أن سموه يرى في ذلك وسيلة لوضع حد للحرب وويلاتها ، فإنه يتعهد بان يصدر أوامره إلى ابنه ابراهيم باشا بالجللاء فوراً عن سوريا ويتعهد أيضاً برد الأسطول العثمانى بمجرد أن يصله اخطار رسمى بان الباب العالى يتنازل له عن حكم مصر الوراثى وأن يبقى ذلك الحق كما كان مكفولاً من الدول .

« المادة الثانية — يضع الكومودور نايبير تحت تصرف الحكومة المصرية سفينة



بوغوص يوسف بك

من سفنه لتنقل إلى سوريا الضابط الذي يعهد إليه صاحب السمو ابلاغ القائد العام للجيش المصرى امره بالجللاء عن سوريا ويعين الاميرال ستوبفورد قائد القوات البريطانية من ناحيته ضابطاً للملاحظة تنفيذ هذا الامر .

« المادة الثالثة — وبناء على ما تقدم يتعهد الكومودور نايرير بوقف الحركات العدائية من جانب القوات البريطانية ضد الاسكندرية وكل جهة من الاراضى المصرية ويبيح حرية الملاحة لكل السفن المعدة لنقل الجرحى والمرضى وسائر الجنود المصرية الذين ترغب الحكومة المصرية نقلهم إلى مصر بطريق البحر .

« المادة الرابعة — للجيش المصرى الحق فى أن ينسحب من سوريا حاملاً معه مدافعه واسلحته وذخائره وامتنعه وفى الجملة كل ما معه من مهمات الجيش .

« وقد حررت نسختان من هذا الاتفاق .. » (١)

شارل نايرير بوغوص يوسف

وبتاريخ ٢ ديسمبر سنة ١٨٤٠ أرسل الاميرال ستوبفورد خطاباً الى محمد على باشا من السفينة « برنيس شارلوت » الراسية فى خليج القديس جرجس ببيروت يعترض فيه على اتفاق الاسكندرية الذى أمضاه الكومودور نايرير هذا نفسه :

« اننى أرى ذاتى مجبوراً على عدم موافقة الكومودور نايرير فيما أبرمه من الاتفاق مع سموكم متعلقاً بجللاء العساكر المصرية عن سوريا لأنه لم يكن مرخصاً بإجراء مثل هذا الاتفاق الذى كان من الواجب حصول التصديق عليه منى . وقد استشار حامد بك رسول سموكم قائد عموم الجيش عن أحسن الوسائل المؤدية الى الاتصال بابراهيم باشا غير أنه كان للقائد المذكور أسباب صحيحة تجعله يظن أن ابراهيم باشا رحل من الشام ، وهذا بالنظر لكون جانب كبير من الجيش ترك قبل ذلك بأيام المدينة المذكورة متجهاً نحو طريق مكة . وحيث انى لم أتمكن من اعطاء رسولكم ورقة مرور ليستطيع الوصول بها الى سوريا فانه رجع الى الاسكندرية بعد أن كان بذل ما فى وسعه فى سبيل تنفيذ أوامر

(١) « ناموس الادارة والقضاء » لفيليب جلاد المجلد الخامس صحيفة ١٤٨

سموكم . ولى الأمل بأن كتابي هذا يصلكم في الوقت اللازم كي تصدروا أوامر ضد الأوامر الأولى للسفن المعدة لنقل الجيش اذ أنها بناء على ما حرره لى الكومودور نايبير كانت على وشك القيام الى سوريا لنقل العساكر المصرية . وان وصلت بعض هذه السفن امرتها بالاياب الى الاسكندرية . وأمل أن لا يكون هذا الاتفاق المبرم بسرعة وبغير ترخيص بتحريره مسبقاً لسموكم ارتباكاً . على أنه لا ريب عندى بأن هذا الاتفاق انما عقد مصاحبة ولو لم يكن الكومودور على علم بأحوال سوريا ولكن ذلك لم يكن ليقلل شيئاً من شدة رغبتى فى الاسراع بأخذ التدابير القاضية بتجديد هذا الولاء وحسن الشعائر التى أرجو التمكن من اعادتها بين دولة بريطانيا وسموكم . وقد علمت بسرور أن الدول المتحالفة قبلت الشروط التى اقترحتها انكليترا . (١)

الامضاء

اميرال ستوبفورد

وفى أوائل ديسمبر سنة ١٨٤٠ كتب الأميرال ستوبفورد خطاباً آخر الى محمد على باشا أبلغ اليه عن يد الكابتن فلانشو هذا نصه (٢) :

« يا صاحب السمو

« لى الآن شرف تبليغ سموكم عن يد الكابتن فلانشو قائد سفيتى الأميرالية اذن الحكومة البريطانية الرسمية وباسم الدول العظمى الأربعة تثبيت سموكم فى ولاية مصر بشرط أن توافقوا على رد الأسطول العثمانى للسلطان ، والجلاء عن سوريا نهائياً وذلك فى ظرف ثلاثة أيام من تاريخ تبليغ الكابتن فلانشو اياكم .

« وليسمح لى سموكم بأن الح عليه فى الرجاء بأن يضع هذه الشروط موضع الرعاية التامة وانى أبتهل الى الله العلى القدير بأن يلهم سموكم لتقدروا الخير الذى تؤدونه الى بلادكم — التى سادتها الفوضى — بقبول قرار الدول العظمى الأربعة .
« والكابتن فلانشو مفوض تفويضاً تاماً ليتلقى قراركم . »

اميرال ستوبفورد

(١) « قاموس الادارة والقضاء » لفيليب جلاد المجلد الخامس صحيفة ١٤٨
(٢) « مصر واوروبا — الازمة الشرقية من سنة ١٨٣٩ الى سنة ١٨٤١ » تاليف ادوار دربو الجزء الرابع صحيفة ١١٧

وبتاريخ ٨ ديسمبر قدم الكابتن فلانشو الى محمد علي باشا خطاب
الاميرال ستوبفورد مع مذكرة هذا نصها :

« بما أن مندوبي الدول الأربعة الموجودين في لندن الذين اشتركوا في وضع معاهدة
١٥ يولييه قد قرروا تبليغ ما استقرت عليه أراؤهم الى محمد علي بوساطة الاميرال قائد
القوات المتحالفة في البحر الأبيض المتوسط وبما أن تعليمات خاصة بهذا الموضوع قد
أرسلها لورد بالمرستون وزير خارجية جلالة الملك الى سعادة الاميرال سير روبرت
ستوبفورد قد كلفت من قبل الاميرال بأن أذهب الى الاسكندرية لتوصيل التبليغ
المذكور الى محمد علي .

« أنه اذا قبل محمد علي أن يخضع فوراً الى السلطان وأن يسلمني التعهد الكتابي
بأن يرد فوراً بدون تأخير الأسطول التركي وأن يحل جنوده حالا عن سوريا وعن ولاية
أطنه وعن جزيرة كانديه وعن بلاد العرب وعن الحرمين الشريفين فان الدول الأربعة
توصي السلطان بأن يعيد محمد علي في ولاية مصر . على أني «أمر أيضاً بأن أبلغه بأن
الدول الأربعة لا تقوم بهذه التوصية الا في حالة ما إذا خضع محمد علي بوجه السرعة.
ولا يحق لي أن أقيم أكثر من ثلاثة أيام في الاسكندرية لأعرف ما قر عليه رأي محمد علي
وأن أبلغه الى الاستانة . وفضلا عن ذلك فان التعليمات التي أعطيت الى تقضى بأن تكون
الوثائق الكتابية التي يسلمها الى محمد علي مفتوحة حتى أنا كد من أنها تحتوى على التعهد
المذكور بعاليه والا فلا يمكنني أن أبلغها الى الباب العالي . » (١)

ارثور فلانشو

كابتن أسطول صاحب الجلالة البريطانية

وقائد السفينة « برنيس سارلوت »

وفي ١٠ ديسمبر سنة ١٨٤٠ أرسل محمد علي باشا خطاباً الى الاميرال

ستوبفورد هذا نصه :

(١) « مصر واوروبا — الازمة الشرقية من سنة ١٨٣٩ الى سنة ١٨٤١ » تأليف

ادوار دريو الجزء الخامس صحيفة ١١٨

« عزيزى الاميرال الكلى الاحترام

« ورد لى الخطابان اللذان أرسلتهما الى الاول بوساطة حامد بك الذى كلف بتوصيل رسائل الى ابني ابراهيم باشا والثانى بوساطة القومندان فلانشو قائد سفيتكم الاميرالية . واتى مبتهج بالمودة التى أظهرتموها لى وأسارع باتهاج الخطة التى أخطتموها لى . وبناء عليه أرسل الى الباب العالى عريضة داخل ظرف مفتوح حتى يكون مضمون العريضة معلوماً لكم وانى أرفق بالعريضة ترجمة باللغة الفرنسية . وانى أومل أن تقدر الدول المتحالفة نزولى على ارادتها . واذ أسألك أن تحبوني دائماً مودتك فانى أعتبر نفسى سعيداً بأنه بوساطة مسعاك الودى أضمن عطف الدول المتحالفة » (١)

وفى اليوم نفسه أرسل محمد على باشا خطاباً الى الصدر الأعظم قال فيه:

« يا صاحب السمو

« أبلغنى الكومودور نايير قائد القوات البريطانية أمام الاسكندرية بخطاب تاريخه ٢٢ نوفمبر الماضى بأن الدول المتحالفة كانت طلبت من الباب العالى أن تمنحنى حكومة مصر بطريق التوارث بشرط أن أرد الاسطول العثمانى، وأن آمر جيوشى بالجلء عن سوريا . وبعد تبادل المراسلات فى هذا الشأن مع الكومودور قبلت هذه الشروط وتم الاتفاق عليها وأضى ، على أمل من جانبى ، أن أحوز عطف ورضاء السلطان . وبناء على هذا كنت قد كتبت لابني ابراهيم باشا بأن يتراجع حالا نحو مصر مع جنده ، ومع الموظفين المدنيين والمهمات الموجودة بدمشق حتى أن رسولا خاصاً أتقد الى سوريا على باخرة انجليزية هيأها لنا الكومودور .

« وقد أخبرنى الآن سعادة الاميرال سير روبرت ستوفورد القائد العام للأسطول الانجليزى بخطاب تاريخه ٦ ديسمبر مرسل من امام قبرص أنه تلقى محرراً رسمياً من لورد بالمرستون يتضمن تعليمات تقضى بأن يدعونى الى أن أظهر للباب العالى خضوعى برد الاسطول العثمانى والجلء عن سوريا وأطنه وكانديه وبلاد العرب والحرمين الشريفين . ولما كنت دائماً على استعداد للتضحية بالنفس والنفيس لكسب عطف الذات السلطانية شاكراً استعادت عطف السلطان عن طريق الدول العظمى المتحالفة فقد اتخذت التدابير اللازمة لتسليم الاسطول العثمانى للشخص الذى يختاره السلطان وبالطريقة التى يراها .

(١) « مصر واوروبا — الازمة الشرقية من سنة ١٨٣٩ الى سنة ١٨٤١ » تأليف ادوار دريو الجزء الخامس صحيفة ١١٩

« وان الجيوش التي تحتل الآن كاندية وبلاد العرب والحرمين الشريفين على استعداد للجلاء فوراً بمجرد ما يرد الى رد مولاي السلطان . أما سوريا وولاية أطنه فقد علمت من خطاب ورد لي من ابراهيم باشا برآ ومؤرخ أواخر رمضان أنه اضطر الى مغادرة دمشق يوم ٣ أو ٤ شوال مع جميع الجيش للعودة الى مصر . وعلى هذا تكون سوريا قد أخليت كلية ويكون أمر طاعتي قد تم .

« هذا وعند ما تصل هذه الوقائع الى مسامع سموكم أوئل أنه بعرضها على سيدي ومولاي السلطان تشفعون لديه ليشمل بعطفه الشاهاني أقدم خدمته وأكثرهم ولاء واخلاصاً » (١)



مهمة مظلوم بك في مصر

وفي أوائل يناير سنة ١٨٤١ رد الصدر الأعظم على خطاب محمد علي باشا بخطاب أرسله اليه عن يد مظلوم بك مندوبه قال له فيه :

« أخذت علماً بمضمون خطابكم الرقيق الذي أرسلتموه إلى بتاريخ ١٧ شوال وقد وضعته تحت أنظار الحضرة السلطانية .

« ويظهر من خطاب سموكم أنكم نويتم حقيقة اظهار خضوعكم للحضرة الشاهانية . وبرهاناً على نيتكم هذه قررتم رد الأسطول الشاهاني فوراً وارجاع بعض الجهات الواقعة خارج مصر .

« ولما كانت النية التي أظهرتموها مع حسن استعدادكم تبشر باختياركم أوفق الطرق وأنجحها للوصول الى هذه الغاية فإن صاحب العظمة السلطانية قد قدرها حق قدرها . وأن الباب العالي تحذره في جميع الأمور وفي جميع الوسائل روح العدالة لأن من مبادئه أن لا يحدد أبداً عن جادة الاتزان .

« ولهذا فإن الحضرة السلطانية على استعداد لقبول خضوعكم قبولاً حسناً والعفو عن سموكم عفواً كاملاً .

« وبمجرد ما يغادر الأسطول الشاهاني ، وفاء لعهدكم ، ميناء الاسكندرية مع كل ضباطه ، ومع كل بحارته—سما عدا بعض اناس معروفين—ومع كل أسلحته وكل مهماته ، وتسلم المواقع المعروفة بدون امهال الى مندوبي الباب العالي ، لما يتم كل هذا بمعنى أنه عندما يرد الى هنا خبرها الأكيد ، تتفضل حينئذ الحضرة الشاهانية باعادة سموكم في الحكومة المصرية . ووجهة نظر الحضرة السلطانية هذه تتفق مع آراء الدول العظمى السلبية تمام الاتفاق . وقد أحيط بمثلوا الدول المتحالفة علماً بها رسمياً .

« وقد كلف مظلوم بك أحد كبار موظفي الباب العالي وعضو مجلس العدلية ومستشار البحرية سابقاً بتنفيذ التعليمات اللازمة . وكلف ياور باشا فريق البحرية الشاهانية باستلام الأسطول الشاهاني واحضاره الى هنا .

« ويترك لفطنتكم اجراء اللازم . » (١)

وقد زود الصدر الأعظم مندوبه مظلوم بك بالتعليمات التالية تنويراً
لمهمته :

« ليس في الجواب الذى حررته وأرسلته مع سعادتك الى محمد على باشا شئ بين أو
معين خاصاً بوراثة حكومة مصر ، فقد قيل فيه بصيغة عامة أن محمد على سيعاد في الحكومة
المصرية . وعلى هذا فمن المحتمل بل من المتوقع أن سموه سيساوره بعض الشكوك في هذا
الشأن . ولذلك فقد روى من الضروري تزويدكم بالايضاحات التالية .

« لما كان الخطاب الذى أرسله الى محمد على باشا وفيه عرض خضوعه للحضرة
السلطانية بدأ بالاشارة الى الاتفاق الذى أبرم بينه وبين الكومودور نايبير ولم يقبله الباب
العالى معتبراً اياه لغوا كأن لم يكن . فقد روى أن الكلام على الوراثة في خطابي يكون بمثابة
موافقة على هذا الاتفاق . وهذا هو سبب اغفال الكلام عليها .

« غير أن الحضرة السلطانية التى تفيض نعماتها وولائها على رعاياها المخلصين حقيقة
تحتلج صدرها نيات طيبة نحو محمد على تتفق مع عواطف التساهل التى تنطوى عليها نوايا
الدول العظمى المتحالفة . ولما ثبت بوقائع مادية — كما ذكر في جوابي — الخضوع الذى
أبداه محمد على برد الاسطول الشاهانى حالا وتسليم البلاد المعروفة والواقعة خارج
مصر بلا امهال الى مندوبي الباب العالى حينئذ تتفضل الذات الشاهانية باعادته في حكومة
مصر مع اقرار حق الوراثة .

« وجارى الآن وضع الشروط اللازمة التى اعتبرتها معاهدة التحالف أساساً ،
مع مسائل أخرى تتعلق بهذه الشروط . ولما كان كل هذا سيتم في الوقت الذى تسند فيه
الوراثة الى محمد على فأننى أمتنع الآن عن الخوض في التفاصيل . الا انه من المهم أن
يعرف سموه هذا بكلمات موجزة وان يخطر مقدماً بأنه في حالة عدم تنفيذ شرط واحد
من الشروط المقررة فان حق الوراثة يبطل .

(١) « مصر وأوروبا — الازمة الشرقية من سنة ١٨٣٩ الى سنة ١٨٤١ » تأليف

ادوار دريو الجزء الرابع صحيفة ١٨٣

« وعليكم أن تصادقوا صراحة بالنيابة عن الحضرة الشاهانية الى محمد علي على حق الوراثة بالشروط المذكورة أعلاه في حالة ما اذا أثبت خضوعه بالعمل كما توضح بعاليه . ولازالة كل أسباب الشك التي يمكن أن تساوره في هذا وليطمئن اطمئناناً كاملاً لكم اذا لزم الحال أن تطلعوه على هذا المحرر الرسمي .

« ها هي أوامر السلطان التي يجب أن تعملوا طبقاً لها ومن أجل هذا حررت لكم هذه الرسالة . » (١)

وفي ظهر يوم ١٠ يناير سنة ١٨٤١ وصلت الباخرة التي كانت تقل مظلوم بك مدير الترسانة العثمانية، وكان معه الفريق ياور باشا (وهو أميرال انجليزي اسمه ولكن عهد اليه الباب العالي بالقيادة العامة للأسطول العثماني) واحمد أغا أمير الحج . كانت مهمة الأول تقديم خطاب السلطان إلى محمد علي واستلام المهمات ومهمة الثاني استلام الأسطول ومهمة الثالث الوصول إلى جدة في بلاد العرب لاستلام المهمات .

وفي يوم ١١ يناير أبحرت الباخرة المصرية « بولاق » وعليها حامد بك مندوب محمد علي وضابط انجليزي لا يبلغ ابراهيم باشا أمراً الجلاء عن سوريا . ورفع ياور باشا علمه على الباخرة التركية « المحمودية » وحيثها السفن العثمانية الأخرى الراسية في الاسكندرية .

وفي يوم ١٧ يناير وصلت إلى الاسكندرية من الاستانة السفينة العثمانية « طاهر بحري » وعليها بعض ضباط البحرية العثمانية لاستلام أسطولهم . وأبحر الأسطول العثماني مع ضباطه قافلاً إلى الأستانة ما عدا احمد باشا القبودان السابق وشريف أغا وعثمان بك من كبار ضباطه وقد بقوا

(١) « مصر واوروبا - الازمة الشرقية من سنة ١٨٣٩ الى سنة ١٨٤١ » تأليف ادوار دريو الجزء الرابع صحيفة ١٨٤

في مصر بالقرب من محمد علي الذي طلب بقاءهم ما دام الباب العالي اتهمهم
بتهمة الخيانة العظمى لأنهم سلموا الأسطول العثماني إليه . وقد رتب محمد
علي للقبودان باشا مرتباً ضخماً قدره ٥٠٠٠٠٠٠ فرنك سنوياً كما أقطعه
ألنى فدان من الأراضي الزراعية .

وفي يوم ٢١ يناير سنة ١٨٤١ حظى مظلوم بك بمقابلة محمد علي وقد
أكد له أن فرمان التثبيت على ولاية مصر وتقرير حق خلفائه في الوراثة
قد أمضاه السلطان عبد المجيد فعلاً وأنه على وشك أن يرسله إليه، ثم سافر
مظلوم بك الى الاستانة .

وبتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٨٤١ أرسلت الدول مذكرة إلى شكيب
افندي سفير الدولة العثمانية في لندن هذا نصها :

د إن الموقعين أدناه المفوضين من قبل دول النمسا وبريطانيا وبروسيا وروسيا
تلقوا بمزيد الاعتبار ما قد حرره رشيد باشا عن الاستانة بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٨٤٠
إلى شكيب افندي سفير الدولة العثمانية في لندن لتبليغه إلى سعادة اللورد بالمركستون
وإعلانه بعد ذلك إلى وكلاء الدول الموقعة على اتفاق ١٥ يولييه . ومضمون التحريرات
المذكورة أن جلالة السلطان متردد في إعطاء محمد علي حكومة مصر بطريق التوارث .
وبعد أن فحص الموقعون أدناه هذه المسألة بمزيد الاعتناء تقرر بالاتحاد بينهم أن يكلف
شكيب أفندي بإبلاغ ملاحظاتهم الآتية إلى الباب العالي . إنهم يرون واجباً عليهم التنبيه
في بادئ الأمر إلى أنه في تاريخ تحريرات رشيد باشا الآتية الذكر ما كان وكلاء الأربع
دول المذكورة باثروا بعد — باتفاقهم مع الباب العالي — المسعى الذي تقرر في لندن في ١٥
أكتوبر . ويظهر من التقارير الأخيرة الواردة من الاستانة بتاريخ ٢٧ ديسمبر أنه في
ذلك العهد لم يكن وكلاء الدول المذكورون مصممين على إعطاء الوزير العثماني
النصائح التي كانوا مكلفين بإعطائه إياها . أما مقاصد الدول المتحالفة فلم تتغير في
هذه الاثناء ، والدليل على ذلك هو بعدما عن بعض بعداً كبيراً وأن القواعد التي

اتفقت عليها لم تكن محتاجة لتجديد المخابرة بخصوصها فانها جميعها أرسلت لسفرائها في
الاستانة وأمر دالة على اتفاقها . ولنفس هذه المناسبة أرسلت بريطانيا وأمرها إلى
سفيرها في الاستانة بتاريخ ١٧ ديسمبر ومن شأنها تثبيت تعليماتها المؤرخة ١٥ أكتوبر
وفي ٢٩ ديسمبر أرسلت دولة النمسا وأمرها القطعية بالمعنى نفسه إلى سفيرها وعقب
وضع التعليمات المتفق عليها في لندن بتاريخ ١٥ أكتوبر و ١٤ نوفمبر أعلن بلاط برلين
الملوكي قبوله التعليمات المذكورة . وفي ٢٣ ديسمبر أرسل قيصر روسيا إلى القائم بأعمال
مملكته في الاستانة وأمر محررة بذات المعنى ، هذه أمور يذكرها الموقعون على هذا
ويرجون بأن يكون لما أبدوه من النصائح تأثير فعال على الآراء التي أوضحها رشيد باشا
يوم ٨ ديسمبر وأن تكون نتيجة وضع حد للتردد الذي أظهره هذا الوزير فيما يجب
على الباب العالي اتباعه في مستقبل الأيام . ولكن حباً في إزالة هذا التردد وعدم إضاعة
الوقت استحسن الموقعون أدناه عدم انتظار ورود التقارير من الاستانة ودون أن
يتوقفوا أكثر من هذا عن إعطاء ردهم على ما أعلنه شكيب أفندي رأوا أن يظهروا
مرة أخرى لسفير الدولة العثمانية آراء دولهم كتابة كما أوضحوها له شفاهاً من قبل .
فالدول تكلف الحضرة السلطانية بأن تعامل محمد علي ليس فقط بكرم وسماحة بالغاء الأمر
الذي أصدرته بخلع بل أن تعده أيضاً بأن أولاده من صلبه يتولون من بعده باشاوية
مصر الواحد بعد الآخر بطريق التوارث متى خلا هذا المنصب بسبب وفاة الباشا الذي
كان يتولاه . ولم تكن الأربع دول في نصيحها هذا للباب العالي البائدة بهذه الفكرة بل أنها
تذكر الحضرة السلطانية بأرائها التي أبدتها هي نفسها في بداية احتدام المسائل الشرقية
تلك الآراء التي اتخذت أساساً لاتفاق ١٥ يولييه . هذا وإن الأربع دول إنما كانت حال
إبدائها النصائح التي تكرر ذكرها في هذه اللائحة على يقين بأنها لم تشر بصلح منافع لحقوق
السلطنة وسلطة الحضرة السلطانية الشرعية ولا إلى طريقة مخالفة للواجبات المفروضة على
والى مصر بوصف كونه أحد رعايا الدولة العثمانية اتدبته لأن يدير باسمها ولاية عثمانية .
تلك حقيقة ثابتة ليس فقط بنصوص البنود ٣ و ٥ و ٦ من ملحق معاهدة ١٥ يولييه بل ثابتة
أيضاً بالتعليمات التي أصدرتها الدول الأربعة إلى وكلائها في الاستانة عقب مداولة يوم
١٥ أكتوبر . وقد تقرر في الفقرة الخامسة من الملحق المذكور أن كافة المعاهدات والقوانين
العثمانية الحاضرة والمستقبلية يتبع الاجراء بموجبها أيضاً في ولاية مصر كما هو الحال في

سائر الممالك العثمانية . ذلك شرط تعتبر الدول أن لا غنى عنه وانه في نظرها ضربة لازب لاتصال مصر بالدولة العثمانية كأنها جزء من ممالكها . ومذكور في الفقرة السادسة أن القوات البرية والبحرية التي تتخذها ولاية مصر وهي جزء من الجيش العثماني إنما تعتبر كأنها رهن خدمة المملكة العثمانية عموماً . وفي النهاية تقرر قطعياً بموجب التعليمات المحررة بلندن في ١٥ أكتوبر التي تثبتت في لائحة ١٤ نوفمبر أنه إذا خالف محمد علي أو أحد ورثته من بعده الشروط التي كانت أساساً لتوليته مصر بطريق التوارث تصبح حينئذ توليته معرضة للإلغاء . فيظن الموقعون على هذا أن تنفيذ الشروط المذكورة أعلاه فيه ما يوافق مقاصد الحضرة السلطانية ويطابق جل آماني الدول الأربعة المتحالفة ويؤدي إلى الغاية المقصودة من معاهدة ١٥ يوليه أي استقرار السلام ، فتكون الدول قد حصلت بواسطة تنفيذ هذه الشروط تماماً على الأمان التي قصدها من اهتمامها والاحتياجات التي اتخذتها وتكون الحضرة السلطانية مطمئنة في مستقبل الأيام إلى طاعة وإلى مصر وخضوعه لسدتها الملوكية ويصبح المصريون أيضاً في مأمن من المظالم التي ألتمت بهم في هذه السنوات الأخيرة بسبب سوء معاملة حكومتهم المحلية وأخيراً يكون محمد علي قد حصل لنفسه ولأسرته من بعده على مركز كفيل بضمان مستقبله دون أن يمس ماعليه من الواجبات للسلطنة السنية .

« ويرجو الموقعون أدناه من شكيب أفندي أن يعرض ملاحظاتهم هذه على البلاط الملوكي العثماني وأن يوصي الحكومة السلطانية بأن تعيرها مزيد الالتفات . » (١)

الامضاءات

استرهادي . بولاو . بالمستور . برناو .



(١) « قاموس الإدارة والقضاء » لقيليب جلال المجلد الخامس صحيفة ١٤٨ و ١٤٩

الخط الشريف الهايوني

ومهمة سعيد مهيب افندى فى مصر

استجاب السلطان عبد المجيد إلى طلبات الدول على كراهة منه وأصدر بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ (الموافق ٢١ ذى القعدة سنة ١٢٥٦) « الخط الشريف الهايوني » الذي ثبت محمد على باشا على عرش مصر وافر حقوق الوراثة لنسله . وقد أرسله السلطان إلى محمد على باشا على يد رسول خاص هو سعيد مهيب افندى وزير العدلية العثمانية وزوده بتعليمات خاصة بمهمته جاء فيها بصدد الكلام على مسألة الوراثة ما يأتى :

« يتوجه سعيد مهيب افندى الى الاسكندرية رأساً على ظهر الباخرة الشاهانية التى وضعت تحت تصرفه . وعليه أن يسلم الى صاحب السعادة محمد على باشا الفرمان الخاص بالوراثة على مصر والفرمان الخاص بالتنازل له عن مديريات السودان وفيه بعض أوامر أخرى . كما يسلم اليه الخطاب الصادر من صاحب السمو الصدر الأعظم . وعليه أن يفهمه بعبارات مناسبة أن المنازعات والمشاكل التى كانت موجودة من مدة زمانية قد زالت تماماً وأنه لا يوجد من الآن فصاعداً أى وجه من وجوه الشقاق والنفور . وأنه يجب عليه أن يعمل بالاتحاد مع الباب العالى على ما فيه خير الدين والحكومة والامة . ومن الطبيعى انه من الضرورى أن تتلى الفرمانات المذكورة بصفة رسمية فى ديوان الوالى وأن تنشر على الناس كافة . فاذا نفذ محمد على كل ذلك من تلقاء نفسه كان به والا وجب على سعيد مهيب افندى أن ينصحه وأن يبين له عواقب مخالفة هذه الاوامر .

« وقد سلبت الى مهيب افندى امارات الوزراء المنعم بها على صاحب السعادة محمد على باشا وهى النيشان والطربوش المرصع بالاحجار الكريمة ويجب عليه أن يتحلى بالنيشان ويلبس الطربوش فى يوم تلاوة الفرمان . وفى حالة عدم اظهار الباشا استعدادده لذلك فعلى مهيب افندى أن ينصحه بوجوب تنفيذ ذلك .



السلطان عبد المجيد

« وفي فرمان الخاص بالوراثة قد ذكر وتقرر بأنه من الآن فصاعداً يجب على ولاية مصر أن يتوجهوا بأنفسهم الى دار السعادة لتسلم براءة التولية . الا انه بالنسبة الى تقدم محمد علي باشا في السن قد تفضلت الذات الشاهانية مدفوعة بعامل الانسانية والرحمة فاعفته من وعناء هذا السفر . وعند اعلان ذلك الى محمد علي باشا يجب أن يضاف اليه بعبارات لاثقة أن جلالة السلطان يسره أن يرسل محمد علي باشا أحد أولاده الى الاستانة لرفع فروض الشكر على ما تفضل به السلطان عليه .

« وعلى محمد علي باشا أن يقبل وأن ينفذ حالا وبدون أى اعتراض جميع شروط فرمان الخاص بالوراثة مع جميع الشروط الاخرى الواردة في فرمان السلطاني الشاهاني . على انه اذا أظهر الباشا تردداً في تنفيذ هذه الشروط فيجب على سعيد مهيب افندى أن يوضح له بعبارات جازمة أن أوامر السلطان هي أوامر نهائية لا تقبل تغييراً أو تعديلاً وان الدول المتحالفة جعلت قبولها معلقاً على تنفيذ كل ذلك .

« واذا لم يقتنع الباشا وأصر على رأيه فيبين له مهيب افندى الطريق السوي بتفهمه أن من مصلحته نهو هذا النزاع بدون أن يلجأ من جديد الى الوسائل الجبرية . وانه في حالة الاضطرار الى الحرب يكون هو وحده المسؤول عن الدماء التي تراق . وان عدم قبوله أحد الشروط المقررة يؤثر في حق الوراثة الذي تفضل به عليه السلطان .

« وعند وصول مهيب افندى الى الاسكندرية يجب عليه أن يتعرف في المقابلة الاولى أو في المقابلة الثانية الخطة التي اعترم محمد علي باشا أن ينتهجها .

« واذا مضت خمسة أيام أو ستة وانتهت مهمة سعيد افندى على خير فيجب عليه أن يعود حالا الى دار السعادة .

« أما اذا ظهر له بالعكس أن المسألة قد تحتاج الى مناقشات طويلة ورأى نفسه مضطراً الى البقاء في الاسكندرية خمسة عشر أو عشرين يوماً ففي هذه الحالة بما انه يجب أن نعرف هنا الخطة التي يسير عليها محمد علي باشا والأقوال التي يبدىها فيجب على مهيب افندى أن يعيد الباخرة السلطانية اليها مع تقرير شامل بالمعلومات التي يكون قد استقها من أحاديثه مع محمد علي باشا . وأخيراً اذا لم يعبأ محمد علي باشا بمفاوضات مندوب الباب العالي ورفض الشروط المعروضة عليه رفضاً تاماً ففي هذه الحالة بما انه يجب مفاوضة الدول المتحالفة من جديد فيجب على مهيب افندى أن يعرض على الباشا وجوب استصدار كتابة منه برفضه قبول الشروط المذكورة .

« وبناء على ذلك عليه أن يستصدر منه كتابة توضح جميع ما يريد أن يقوله وأن يعرض هذه الكتابة على الباب العالي وينتظر الرد » (١)

وفي الساعة الثامنة من صباح يوم السبت ٢٠ فبراير سنة ١٨٤١ وصل إلى الاسكندرية سعيد مهيب افندى وزير العدلية العثمانية ومندوب الباب العالي على ظهر الباخرة التركية « بيكى شوكت » بعد أن استغرق سفره بحراً سبعة أيام حاملاً « الخط الشريف الهمايوني ». وقد قوبل بمظاهر الحفاوة البالغة ، فارتدى كبار ضباط محمد علي ملابسهم الرسمية ووقفوا في انتظار نزوله . واصطف آلاى من الجنود شاهرى السلاح واطلقت المدافع من الطوابى ومن السفن ورفرفت الاعلام عليها وعلى دور القنصليات واطلقت السفن البريطانية والفرنسية الراسية في الميناء احدى وعشرين طلقة من مدافعها وعم الارتياح البلاد .

واوفد محمد علي باشا زكى افندى الى الميناء لينوب عنه في استقبال مهيب افندى والترحيب بمقدمه.

وماكاد مندوب السلطان يهم بالنزول الى البر حتى تقدم اليه أحد اتباع الوالى وسأله إن كان الفرمان الشاهانى سيتلى في ثغر الاسكندرية أو في مدينة القاهرة . فقال مهيب افندى « سيتلى أولاً في الاسكندرية ثم في القاهرة وأخيراً يحاط الشعب علماً بما جاء فيه . »

وعلى أثر هذه المحادثة طلب زكى افندى من مهيب افندى أن يتمهل ساعة أو ساعتين قبل مغادرته الباخرة حتى يستعد الجند لاستقباله وتتهياً فرقة الموسيقى واستأذن هو بالانصراف .

(١) « مصر وأوروبا — الازمة الشرقية من سنة ١٨٣٩ الى سنة ١٨٤١ » تأليف ادوار دريو الجزء الرابع صحيفة ٢٧٠

وحوالى الساعة الحادية عشرة عاد زكى افندى الى الباخرة فى فلوكة
الوالى وقال ان اجراءات الاستقبال على اتمها وأن الوالى فى انتظار مندوب
السلطان ، فسأل مهيب افندى ان كان الفرمان سيتلى فقال زكى افندى
أنه لا بد من أن يطلع عليه الوالى أولاً.

وعلى ذلك نزلوا جميعاً من الباخرة واستقلوا فلوكة الوالى بين آلاى
من البحارة المصريين على رأسهم فرقة الموسيقى . وكان يصحب مهيب
افندى مساعده شفيق افندى .

واوفد محمد على أحد كبار رجال القصر لاستقبال مهيب افندى عند
سلم قصر الولاية الرخاى وانتظره الوالى واقفاً فى ديوانه الكبير .

ولما مثل مهيب افندى بين يدى محمد على تبادلوا التحية ثم تجاذبا
أطراف الحديث الذى دار أولاً حول مسائل عامة . ثم طلب محمد على
الفرمان المرسل اليه من السلطان فسلمه اليه مهيب افندى بكل احترام .
وطلب محمد على من مهيب افندى أن يقرأ عليه كتاب الصدر الاعظم
اليه وها نصه :

« ان الحضرة السلطانية الفخيمة راضية عن اعتنائكم فى تقديم واجب الخضوع
والقيام بفرائض الطاعة لسدتها الملوكية فثبتكم على ولاية مصر بطريق التوارث .
وقد أصدرت خطاً شريفاً حاوياً بعض شروط متعلقة بهذا الشأن مرفقاً به وسام وزيرى
وطربوش مرصع بالحجارة الكريمة وكل ذلك يسلمه اليكم سعادة وكيل العدلية السيد
مهيب افندى من قبل جلالة السلطان المعظم . على ان حكمتكم وحسن تدبيركم لا يسمحان
لكم ابداً بأن تتعدوا حدود الخضوع والأمانة اللذين هما ينبوع السعادة فى الدارين .
أما الباب العالى فله بكم ثقة تامة ولم يكن اشتراط تلك الشروط بسبب سوء مقاصد نحو
سعادتكم ولكن الاحسان العظيم الذى منحتم اياه بتوليتم مصر بطريق التوارث كان

لا بد فيه من اقتراح بعض شروط يتقيد بها وليس المقصود من اقتراحها سوى منع المنازعات التي ربما تحدث في مستقبل الايام وضمان سعادة أهالى مصر . فلم يبق بعد ذلك ما يمكن أن يكون سببا لشكوك الباب العالى وقلق سعادتكم لا فيما يختص بكم ولا فيما يختص بأسرتكم ، لأن أوجه الخلاف التي دامت زمنا طويلا زالت اليوم بتمامها والحمد لله . ولا ريب عندى بأن ما فطرتم عليه من الحكمة يجعلكم تقدرّون احسانات الحضرة الفخيمة السلطانية نحوم حق قدرها فتبدلون قصارى جهدكم فى سبيل الاعتراف بهذا الجليل بحيث لانكون جميعا - بمشيئة الله - الا جسما واحدا ونعمل كلنا فى ظل ظليل الحضرة السلطانية لخدمة الدين والسلطنة السنية والوطن والأمة . وإلى أهنى نفسى بذلك أنا وجميع وزراء الباب العالى تهنئة صادقة .» (١)

١٣ فبراير سنة ١٨٤١ (٢١ ذى القعدة سنة ١٢٥٦)

ثم أعاد محمد على الى مهيب افندى « الخط الشريف الهمايونى »
وطلب منه أن يتلوه عليه فتلاه مهيب افندى وها نصه :

« الى وزيرى

« رأينا بسرور ما عرضتموه من البراهين على خضوعكم وتأكيدات أمانتكم وصدق عبوديتكم لذاتنا الشاهانية ولمصلحة بابنا العالى . فطول اختباركم وما لكم من الدراية بأحوال البلاد المسلمة ادارتها لكم من مدة مديدة لا يتركان لنا ريبا بأنكم قادرون بماتبذونه من الغيرة والحكمة فى ادارة شؤون ولايتكم على الحصول من لدنا الشاهانى على حقوق جديدة فى تعطفاتنا الملوكية وثقتنا بكم . فتقدرون فى الوقت نفسه احساناتنا اليكم قدرها وتجتهدون بيد هذه المزايا التي امتزتم بها فى أولادكم . وبمناسبة ذلك صممنا على تثبيتكم فى الحكومة المصرية المبينة حدودها فى الخريطة المرسلة اليكم من لدن صدرنا الأعظم ومنحناكم فضلا على ذلك ولاية مصر بطريق التوارث بالشروط الآتى بيانها : متى خلا منصب الولاية المصرية تعهد الولاية الى من تنتخبه سدتنا الملوكية من أولادكم الذكور وتجري هذه الطريقة نفسها بحق أولادكم وهلم جرا . واذا انقرضت ذريتكم الذكور لا يكون لأولاد نساء عائلتكم الذكور حق أيا كان فى الولاية وارثها . ومن وقع عليه من أولادكم الاختيار لولاية مصر بالارث بعدكم يجب عليه الحضور الى الاستانة لتقليده

الولاية المذكورة . على ان حق التوارث الممنوح لوالى مصر لا يمنحه رتبة ولا لقباً أعلى من رتبة سائر الوزراء ولقبهم ولاحقاً فى التقدم عليهم بل يعامل بذات معاملة زملائه . وجميع أحكام خطنا الشريف الهاميونى الصادر عن كلخانة وكافة القوانين الادارية الجارى العمل بها أو تلك التى سيجرى العمل بموجبها فى ممالكنا العثمانية وجميع العهود المعقودة أو التى ستعقد فى مستقبل الأيام بين بابنا العالى والدول المتحابه يتبع الاجراء على مقتضاها جميعها فى ولاية مصر أيضاً . وكلها هو مفروض على المصريين من الأموال والضرائب يجرى تحصيله باسمنا الملوكى . ولكى لا يكون أهالى مصر وهم من بعض رعايا بابنا العالى معرضين للبضار والأموال والضرائب غير القانونية يجب أن تنظم تلك الأموال والضرائب بما يوافق حالة ترتيبها فى سائر الممالك العثمانية . وربيع الايرادات الناتجة من الرسوم الجمركية ومن باقى الضرائب التى تحصل فى الديار المصرية يتحصل بتمامه ولا يخصم منه شئ . ويؤدى الى خزينة بابنا العالى العامرة والثلاثة أرباع الباقية تبقى لولايتكم لتقوم بمصاريف التحصيل والادارة المدنية والجهادية وبنفقات الوالى وبأثمان الغلال الملزمة مصر بتقديمها سنوياً الى البلاد المقدسة مكة والمدينة . ويبقى هذا الخراج مستمرا دفعه من الحكومة المصرية بطريقة تأديته المشروحة مدة خمس سنوات تبتدىء من عام ١٢٥٧ أى من يوم ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ . ومن الممكن ترتيب حالة أخرى بشأنه فى مستقبل الأيام لتكون أكثر موافقة لحالة مصر المستقبلية ونوع الظروف التى ربما تجسد عليها . ولما كان من واجبات بابنا العالى الوقوف على مقدار الايرادات السنوية والطرق المستعملة فى تحصيل العشور وباقى الضرائب وكان الوقوف على هذه الأحوال يستلزم تعيين لجنة مراقبة وملاحظة فى تلك الولاية فينظر فى ذلك فيما بعد ويجرى ما يوافق ارادتنا السلطانية . ولما كان من اللازم أن يعين بابنا العالى ترتيباً لسك النقود لما فى ذلك من الاهمية بحيث لا يعود يحدث فيها خلاف لامن جهة العيار ولا من جهة القيمة اقتضت ارادق السنية أن تكون النقود الذهبية والفضية الجائز لحكومة مصر ضربها باسمنا الشاهانى معادلة للنقود المضروبة فى ضربخانتنا العامرة بالاستانة سواء كان من قليل عيارها أو من قليل هيئتها وطرزها . ويكفى أن يكون لمصر فى أوقات السلم ثمانية عشر الف من الجند للمحافظة فى داخلية مصر ولا يجوز أن تتعدى ولايتكم هذا العدد . ولكن حيث ان قوات مصر العسكرية معدة لخدمة الباب

العالى اسوة بقوات المملكة العثمانية الباقية فيسوغ أن يزداد هذا العدد في زمن الحرب بما يرى موافقا في ذلك الحين . على انه بحسب القاعدة الجديدة المتبعة في كافة ممالكنا بشأن الخدمة العسكرية وهى بعد أن تخدم الجند مدة خمس سنوات يستبدلون بسواهم من العساكر الجديدة فهذه القاعدة يجب اتباعها أيضا في مصر بحيث ينتخب من العساكر الموجودة في الخدمة حالا عشرون ألف رجل لبدأوا الخدمة فيحفظ منها ثمانية عشر ألف رجل في مصر وترسل الالفان الى هنا لأداء مدة خدمتهم . وحيث ان خمس العشرين ألف رجل واجب استبدالهم سنويا فيؤخذ سنويا من مصر أربعة آلاف رجل حسب القاعدة المقررة في نظام العسكرية حين سحب القرعة بشرط أن تستعمل في ذلك مواجب الانسانية والنزاهة والسرعة اللازمة فيبقى في مصر ثلاثة آلاف وستمائة جندي من الجنود الجديدة والاربعمائة يرسلون الى هنا . ومن أتم مدة خدمته من الجنود المرسله الى هذا الطرف ومن الجنود الباقية في مصر يرجعون الى مساكنهم ولا يسوغ طلبهم للخدمة مرة ثانية . ولكون مناخ مصر ربما يستلزم أقمشة خلاف الأقمشة المستعملة للمبوسات العساكر هنا فلا بأس من ذلك فقط يجب أن لا تختلف هيئة الملابس والعلايم التمييزية ورايات الجنود المصرية عن مثلها من ملابس ورايات باقى الجنود العثمانية . وكذا ملابس الضباط وعلايم امتيازهم وملابس الملاحين وعساكر البحرية المصرية ورايات سفنها يجب أن تكون مماثلة للملابس ورايات وعلايم رجالنا وسفننا . وللحكومة المصرية أن تعين ضباطا برية وبحرية حتى رتبة الملازم أما ما كان أعلى من هذه الرتبة فالتعيين فيها راجع لارادتنا الشاهانية . ولايسوغ لوالى مصر أن ينشئ من الآن فصاعداً سفناً حربية إلا باذتنا الخصوصى . وحيث أن الامتياز المعطى بوراثة ولاية مصر خاضع للشروط الموضحة أعلاه فعدم تنفيذ أحد هذه الشروط موجب لابطال هذا الامتياز والغائه في الحال . وبناء على ذلك فقد أصدرنا خطنا هذا الشريف الملوكى كى تقدرؤا أتم وأولادكم قدر احساننا الشاهانى فتعتنون كل الاعتناء بتنفيذ الشروط المقررة فيه وتحملون أهالى مصر من كل فعل اكرهى وتكفلون رفاهيتهم وسعادتهم مع الحذر من مخالفة أوامرنا الملوكية وأخبار بابنا العالى عن كل المسائل المهمة المتعلقة بالبلاد المعهودة ولايتها لكم .» (١)

(١) « تقويم النيل وعصر محمد على باشا » تأليف امين سامى باشا الجزء الثانى ص ١٠٥

ثم تلا عليه فرماناً آخر تاريخه أيضاً ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ خاصاً
بالولاية على نوبيا وملحقاتها هذا نصه :

« الى وزيرى محمد على باشا والى مصر المعهودة اليه مجدداً ولاية مقاطعة نوبيا
والدارفور وكوردوفان وسنار .

« ان سدتنا الملوكة كما توضح فى فرماننا السلطانى السابق قد ثبتتكم على ولاية مصر
بطريق التوارث بشروط معلومة وحدود معينة وقد قلدتكم فضلاً عن ولاية مصر ولاية
مقاطعات النوبيا والدارفور وكوردوفان وسنار وجميع توابعها وملحقاتها الخارجة عن
حدود مصر ولكن بغير حق النوارث . فبقوة الاختبار والحكمة التى امتزتم بها تقومون
بإدارة هذه المقاطعات وترتيب شئونها بما يوافق عدالتنا وتوفير الأسباب المؤدية الى سعادة
الاهلين وترسلون فى كل سنة قائمة الى بابنا العالى حاوية بيان الايرادات السنوية جميعها .
وحيث أنه يحدث من وقت لآخر أن تهجم الجنود على قرى المقاطعات المذكورة فيأسرون
الفتيان من ذكور واثاث ويقتلونهم فى قبضة يدهم لقاء روايتهم وحيث ان هذه الأمور بما
تؤدى ليس فقط لانقراض أهالى تلك البلاد وخرابها بل انها أموراً مخالفة للشريعة الحققة
المقدسة . وكلا هاتين الحالتين ليست أقل فظاعة من أمر آخر كثير الوقوع وهو تشويه
الرجال ليقوموا بخفر الحريم مما يتنافى مع إرادتنا السنية ويخالف كل المخالفة مبادئ العدل
والانسانية المنتشرة من يوم جلوسنا المأنوس على عرش السلطنة السنية فعليكم تدارك هذه
الأمور بما ينبغى من الاعتناء لمنع حدوثها فى المستقبل . ولا يبرح عن بالكم أنه فيما عدا
بعض أشخاص توجهوا الى مصر على أسطولنا الملوكة قد عفوت عن جميع الضباط
والعساكر وباقي المأمورين الموجودين فى مصر . نعم انه بموجب فرماننا السلطانى السابق
ترقية الضباط المصريين لما فوق رتبة الملازم يستلزم عرضها على أعتابنا الملوكة إلا أنه لا
بأس من إرسال بيان باسم من رقيتم من ضباط جنودكم الى بابنا العالى كي ترسل لهم
الفرمانات المؤذنة بتشيتهم فى رتبهم . هذا ما نطق به إرادتنا السامية فعليكم بالاسراع فى
الاجراء على مقتضاها .» (١)

وما كاد مهيب افندى يفرغ من تلاوة فرمانين حتى قال محمد على

(١) « قاموس الادارة والقضاء » تأليف فيليب جلاد المجلد الخامس صحيفة ١٥٢

« ان اعلان الشروط التى تضمنها فرمان التولية على مصر من شأنه أن يثير في بلد مثل هذا خواطر الاهالى فيختل النظام . »
فقال مهيب افندى « ليس في فرمان ما ينهض سبباً لاثارة السكان بل بالعكس انه لامتياز عظيم منحه السلطان يجب أن يفخر به شعب مصر . »

ثم بذل مهيب افندى عبثاً ذلاقة لسانه ومنطق عقله — تارة بالنصح وتارة بالتهديد — لاقناع محمد على بتلاوة فرمان على الشعب في احتفال عظيم . فقال محمد على « الله يحفظ مولانا السلطان ويدعم نعمه علينا . انى من اتباع السلطان وانى مهما أوتيت من قوة فلا يمكنى أن أظهر ما أنا مدين له به من الشكر على ما خصنى به من فضل وان واجبى أن أنفذ أوامره فوراً . ولكن لما كان اعلان هذا فرمان للشعب من شأنه أن يثير بعض المشاكل وخاصة في مثل هذه الظروف فاننا سنتحدث بشأنه في فرصة أخرى وننظر فيما يجب عمله بصدده . »

فقال مهيب افندى « ان شروط هذا فرمان وضعت بالاشتراك مع الدول المتحالفة وهى مطابقة لارادة السلطان وان حق التوارث مرهون بتنفيذ هذه الشروط . »

وهنا تدخل سامى بك سكرتير محمد على الخاص في الحديث لوضع حد للمقابلة فقال « ان وعشاء السفر قد اتعب مهيب افندى فهل لسموكم أن تأذنوا له في الانصراف حتى يستريح . »

فأذن له الوالى في ذلك وتمت المقابلة وانصرف سعيد مهيب افندى مغادراً قصر الولاية إلى منزل سامى بك الذى أعد لثزوله فيه .

وفي يوم الاثنين ٢٢ فبراير سنة ١٨٤١ تمت المقابلة الثانية بين محمد علي وسعيد مهيب افندى .

وقد استقبل محمد علي مندوب السلطان بقوله « كيف انت يا ابني ؟ بملك بخير ؟ هل استرحت ؟ »

فرد عليه مهيب افندى « انى بخير والحمد لله لان المشاكل والخلافات التى طالت بعض الوقت انتهت الآن برعاية مولاي السلطان ولم يعد هناك من اليوم فصاعداً نزاع ولا خلاف . ولكنى تأثرت جداً لما أشرتكم إليه سموكم فى حديثنا السابق من أن بعض شروط فرمان لا تصادف موافقتكم وأن اعلان فرمان الشاهانى للشعب غير متيسر . »

فقال محمد علي « يا ابني ان اعلان فرمان يولد جملة مشاكل . . » ثم أبدى ملاحظاته على بعض شروط فرمان مثل تحديد عدد الجيش ووافق على شروط اخرى .

ولما اثار مهيب افندى موضوع ارسال أحد اولاد محمد علي الى الامتانة قال محمد علي « هذا كلام طيب ولكن من من اولادى أرسل ؟ هل أرسل حفيدى عباس باشا ؟ »

فقال مهيب افندى « يستحسن أن ترسلوا سموكم أحد ابنائكم ليقدم احتراماته الى السلطان ويتعرف على وزراء الباب العالى وهذا لاشك شيء يسر مولاي السلطان . »

فقال محمد علي « إن كان الامر كذلك فسأرسل ابني سعيد لأنه شاب مثقف يتكلم الفارسية والعربية والفرنسية والانجليزية وهو بحار مدرب . سابعثه إن شاء الله الى الامتانة فى الربيع القادم بصحبة سامى بك . »

ثم زاد محمد على فقال « ان الفرمان ينص على أنه اذا شاء الله وخلت حكومة مصر يختار الباب العالي أحد أعضاء أسرتي ويستدعيه الى الاستانة ليعينه والياً على ولاية مصر . ولكنه من الواضح أن نصاً كهذا النص من شأنه أن يولد مناقشات وربما سبب حرباً بين أعضاء أسرتي . واني لا أريد طالما كنت على قيد الحياة أن أعرض أسرتي الى مثل هذه المشاكل لانه اذا عين الأصغر والياً في حال حياة الاكبر فان هذا من شأنه أن يولد بينهما توتراً يتطور مع مرور الايام الى انقسام وفوضى . »

فقال مهيب افندى « ان الله وهب كل أمرىء درجة من التميز والحكمة مختلفة عن الاخرى . وسيوجد بين أعضاء أسرتكم من يكون أرشد من غيره واكفاً . فان أعطيت حكومة مصر الى اكفاً أولادكم وان اظهر صفات الحكمة والتميز التي اختص بها فهذا هو الامن والاطمئنان مستقرين في أسرتكم . إن الباب العالي فكر في هذا قبل أن تفكروا فيه سموكم وهذه هي أيضاً الارادة السلطانية . »

فقال محمد على « لا . لا . ان الكبير لا يمكن أن يأتمر بأوامر الصغير . ستنشأ الحزازات والخصومات بين أعضاء أسرتي وينتهي بهم الامر الى تفريقهم وهذا بين مثل ظهور الشمس . وان شاء الله وخلت حكومة مصر كيف يمكن ان يعرف من اكفاً اولادى لتبوا الحكم ؟ »

فقال مهيب افندى « يا مولاي إن أسرتكم ليست كغيرها من الاسر هي اسرة معروفة ومشهورة وكل عضو من أعضائها معروف تمام المعرفة عند الباب العالي وعند زملائكم الوزراء . »

فقال محمد على « ليس من الممكن أن يعرف من اكفاً أعضاء أسرتي . »

وبالجملة فانه من الآن فصاعداً كلما شاء الله أن تخلو ولاية مصر من واليها فأرى أن كبير اسرتي الذي يعتبر كفاً لتولى الحكم يجب أن يرشحه أعيان مصر وعلمائها واعضاء أسرتي وسكان ولايتي بعريضة تقدم الى الباب العالي الذي يجب عليه أن يقبلها ويقبله ولاية مصر ويستدعيه الى الاستانة لذلك.» فقال مهيب افندى «أن سموكم تريدون أن تنتقل الولاية — كشرط مقرر — من الأكبر إلى الأكبر . ولكن قد يصادف هذا الرأي بعض العقبات مثل ما صادف مصطفى باشا ابن يوسف باشا بيلى طرابلس سابقاً الذي لم يكن كفاً للحكم فسادت ولايته الفوضى وعين الباب العالي والياً آخر محله في طرابلس . ولما كانت مصر من أهم الولايات العثمانية ولم يعرف أحد ماذا يمكن أن يحصل مع مرور الزمن فان الباب العالي الذي يفكر دائماً في كل شيء رأى من المناسب أن يشترط الشرط الذي نص عليه.» فقال محمد علي « يا ابني انك على حق ولكن اولادى رجال مثقفون ومترنون ولا خوف معهم من مثل هذه الصعوبات . »

فقال مهيب افندى « حقيقة يا صاحب السمو ان اولادكم الموجودين الآن على جانب كبير من الاتزان والحكمة انما يجوز ان تهوى حكومة مصر من طبقة الى طبقة بين يدي رجل غير حكيم فتسود — لا قدر الله — الفوضى الولاية ويحل الشقاق في اسرتكم وغير هذا من المتاعب التي لا يمكن أن تتبادر إلى الذهن الآن . والتاريخ حافل بأمثلة كثيرة على هذا وقعت قديماً . وربما كان سموكم قد شاهد حوادث مثل هذه لها علاقة وثيقة بالباب العالي . »

فقال محمد علي « ان هذه البلاد ملك للباب العالي فلو أن حكومة مصر وقعت يوماً في أيدي رجل غير كفء لكان الباب العالي أول من يعلم بهذا ولوجد في مصر من يخطره بذلك فيضع حداً سريعاً للفوضى بتقليد الولاية أحد اتباعه الجديرين بها وهذا من حقه . »

وقد حاول مهيب افندي كثيراً اقناع محمد علي بالعدول عن رأيه فلم يفلح وعاد محمد علي فقال « لست استطيع وأنا على قيد الحياة أن أترك اسرتي معرضة للخطر وسأرجو السلطان أن يقبل طلبي . »

فنصح مهيب افندي محمد علي بأن لا يرفض نصوص فرمان رفضاً باتاً وأن يكتفي بطلب تعديل بعضها عن طريق المفاوضة وقال « نحن كنا في الاستانة على يقين من انكم لن توافقوا ابداً على هذه الشروط ولكننا كنا مضطرين الى املائها تحت ضغط الدول الاجنبية فاعملوا انتم الآن على إخراج الدول من المسألة بتحرير خطاب مبهم حتى لا تكون المسألة مسألة أوروبية فان تفاوضتم مع السلطان رأساً نلتم شروطاً اوفق . »

وانصرف سعيد مهيب افندي من سراي الولاية وعكف في داره على تحرير تقرير مسهب^(١) بالاحاديث التي دارت بينه وبين محمد علي أرسله إلى الباب العالي بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٨٤١ وارفق به رد محمد علي باشا إلى الصدر الاعظم . وهما ما جاء في هذا الرد خاصاً بالولاية على مصر : « تشرفت بورود خطاب سمرم الذي علمت منه بأن مبادرتي الى اثبات اخلاصى

(١) وقد استقينا من هذا التقرير الاحاديث التي دارت بين محمد علي باشا وسعيد مهيب افندي - راجع كتاب « مصر واوروبا » تأليف ادوار دريو الجزء الرابع صحيفة ٣٢٠ وما بعدها .

وخضوعي بالفعل لمن هو ظل الله في أرضه قد وقع لديه موقع القبول فتفضل وأعاد لي ولاية مصر مع اقرار حق الوراثة لنديتي من بعدي . وان الفرمان الشاهاني الذي تضمن بعض شروط خاصة بحق التوارث ومتوج من أعلاه بالخط الشريف الهمايوني أرسل إلى عن يد صاحب السعادة سعيد مهيب افندي أحد كبار موظفي الباب العالي ووزير العدلية . وعملاً بواجبي كأحد رعايا السلطان المخلصين أمرت بتأليف موكب شرف أرسلته لمقابلة سعادة مهيب افندي وأمرت باطلاق المدافع من الطوابي ومن السفن كما أمرت برفع الأعلام عليها وباقامة احتفالات ملائت رعايا الباب العالي سروراً وجوراً ، فتضرعوا الى الله سبحانه وتعالى بأن يحفظ الذات الشاهانية وأن يسبغ عليها نعمه وأياديه . واني أدعو الله مدبر الكون الأعظم بأن يديم سيدنا ومولانا السلطان صاحب الجلالة والعظمة والسلطنة لينشر نعمه بين الناس وتتلأذاته العلية في ملكوت العدل والانصاف .

« ومن الواضح الجلي انه مهما بذلت أنا وأولادي وأولادهم من الجهود الى حين انقراضنا جميعاً للقيام بواجبات الاخلاص نحو ذات السلطان المعظم فانا لا يمكننا أبداً أن نظهر كما يجب ولاءنا على ما شملنا من التعطفات السامية . على أن لي ثقة بأن صاحب الجلالة المملوء كراماً ورحمة ستحدوه مكارم أخلاقه على أن يذكر انه اذا كان خالق السموات والأرض لا يكلف نفساً الا وسعها فان السلاطين العظام الذين جبلوا على صفات ربانية لا يقرنون أياديهم البيضاء ونعمهم بشروط لا يمكن تنفيذها . فلذلك أعرض هنا بكل حرية الاسباب التي تدعوني الى عدم قبول بعض الشروط .

« اما بالنسبة الى مسألة الوراثة ، فقد قيل بأنها تكون في أولادي الذكور وان ولاية مصر تسند الى الشخص الذي يختاره السلطان وأنا أيضاً أعقد بأن الاوفق أن تكون وراثة العرش محصورة في أولادي الذكور . الا أن الزمن والاختيار هما وحدهما كفيلان باثبات من من الأولاد هو الارشد واللاحق . وعن هذا الأمر أرى أن الأسرة الموجودة هنا وكبار أفرادها هم الذين يعرفون من الأليق ومن اللاحق . ومن الجلي بأنه اذا تقرر كشرط بأن الوراثة تنتقل الى الأكبر فالأكبر من أولادي الذكور فان الأسرة وأفرادها يطالبون بأن يقع الاختيار على أكبرهم وجلالة السلطان

يتفضل بقبول طلبهم . وعلى هذه الوتيرة يستتب النظام والامن . ومع ذلك فمن البديهي أن جلالة السلطان بما ينطوى عليه قلبه من الرحمة يود أن يستتب النظام والامن . ولهذا أرجو أن تسوى مسألة الوراثة على الوجه الذى ذكرت آنفاً (١)

وفى المساء دعا محمد على باشا الكومودور نايبير إلى تناول العشاء على مائدته والما علم الكومودور من محمد على بشروط الفرمان أيده فى عدم الموافقة على بعض الشروط الثقيلة ووعدته بكتابة خطاب إلى لورد بالمرستون ليحمل الباب العالى على تعديلها ، وقال نايبير لمحمد على « بصفتى رجلاً لا بصفتى كومودوراً انصحكم بأن لا تدعنوا . »

وفى اليوم التالى ذهب مسيو كوشليه قنصل فرنسا العام فى الاسكندرية إلى قصر الولاية لمقابلة محمد على . ولما وصل إلى القصر تصادف خروج الكومودور نايبير - وقد كان مدعوا فى هذا اليوم ايضاً إلى تناول العشاء على مائدة الوالى - . وكانت علامم التفكير العميق بادية على وجه محمد على وكان متحصناً فى سكوت أخرج موقف قنصل فرنسا ثم خرج الوالى من سكوته وبادر القنصل بسؤال القاه عليه قائلاً « هل تلقيت اخباراً جديدة من الاستانة ؟ »

فعرض عليه القنصل خطاباً تلقاه من سفارة فرنسا فى الاستانة مذكور فيه أن السفارات الاجنبية تلقت فى يوم ١٣ فبراير منشوراً من الباب العالى جاء فيه « أن محمد على اظهر بالفعل خضوعه وأن المسألة المصرية انتهت بهذا وأن الحصار رفع عن مصر وفض الخلاف وزالت الصعوبات التجارية . »

(١) « مصر واوروبا - الازمة الشرقية من سنة ١٨٣٩ الى سنة ١٨٤١ » تأليف ادوار

دريو الجزء الرابع صحيفة ٣٣٣ وما بعدها

فقال محمد على « أنتم لا تدرون من هذا الامر شيئاً . ان الباب العالى يمنحني ولاية مصر بطريق التوارث بشرط أن يحفظ لنفسه حق اختيار خلفي من بين أعضاء اسرتي . فما هو مصير وصيتي وقيمتها؟ ... ان كل ابناء مصر قد رجفوا الآن اليها ولم يبق واحد منهم في سوريا ^(١) وان من حقهم أن يقولوا ان كانوا يرضون بضياح ثمرة كل ما عملته لاجلهم . »
وكان حاضراً هذا الحديث سليم باشا قائد لواء المدفعية الذي كاف بحامية الاسكندرية . فالتفت محمد على اليه قائلاً « انك لازلت فتى وانت تحسن المبارزة بالسيف . ولكنك ستراني اعطيك فيها دروساً . »
فقال مسيو كوشليه « انه يجب التفكير ملياً يا مولاي قبل امتشاق الرمح ثانية واني أرى أن سموكم في مشغل مع سليم باشا ولذلك اترككم لمشاغلكم . »

ثم خرج مسيو كوشليه مع اردنين بك المترجم الأول وذهب إلى دار القنصلية لتحريـر تقرير بهذا المعنى أرسله إلى مسيو جيزو وزير خارجية فرنسا بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٨٤١ .

وفي يوم ٢٧ فبراير استقبل محمد على مسيو كوشليه مرة ثانية وحادثه في أمر « الخط الشريف الهياوني . »

فقال محمد على « ان السلطان املي هذه الشروط تحت ضغط الدول بناء على نصائح بعض المناققين . ان محمد على واولاده ليسوا بشيء يذكر ومن اليسور أن يفرق بينهم ويقضى عليهم ولكن من الصعب استبدالهم بغيرهم في مصر . »

(١) وكان ابراهيم باشا قد عاد من سوريا صباح هذا اليوم ووصل الى دمياط

ثم دار الحديث حول بعض نصوص فرمان فنصحه مسيو كوشليه بالتؤدة والحلم فقال محمد على « هذا هو الطريق الذى سابعه . انى كتبت إلى الصدر الاعظم خطاباً أظهرت له فيه خضوعى وولائى — وساوافيك بصورة منه — وابديت فيه ايضاً ملاحظاتى . وانى ساحاول انتهاج جميع الوسائل الودية . فاذا ارغمونى ساقبض ييدى على طبنجتين اصوب واحدة على الذى يحاول القبض على واصوب الاخرى على نفسى للقضاء على حياتى . انى لست اهلا لتحمل الذل الذى يريدونه لى » ثم زاد فقال « ان نابليون رضى لاحكام القضاء والقدر ، أما أنا فلا يمكننى ذلك . »

وفى يوم ٢٨ فبراير سافر محمد على إلى القاهرة للتشاور مع أعضاء أسرته .

وفى يوم أول مارس ابشرت الباخرة « بيكى شوكت » قافلة إلى الاستانة حاملة تقرير سعيد مهيىب افندى ورد محمد على باشا .

وفى مساء اليوم نفسه وصل محمد على باشا إلى القاهرة . وفى صباح اليوم التالى أطلقت المدافع احتفاءً بمقدمه . وقد انعكف طول هذا اليوم فى قصره بشبرا . وفى يوم ٣ مارس زار محمد على ابنه ابراهيم باشا فى قصره الخاص وترأس هنالك اجتماع الاسرة العلوية كما ترأس ايضاً اجتماعاً عقده الاعيان وكبار رجال الجيش . وفى صباح يوم ٤ مارس زار محمد على القلعة واستقبل فيها رؤساء الجيش غير النظامى . ثم عاد محمد على إلى الاسكندرية فى يوم ١٥ مارس . أما سعيد مهيىب افندى فقد بقى فى الاسكندرية منتظراً تعليمات الباب العالى .



المرحلة الأخيرة من أزمة المسألة المصرية

(مارس سنة ١٨٤١ — يونيو سنة ١٨٤١)

على أثر علم مندوبى الدول المتحالفة المجتمعين فى لندن بهيئة مؤتمر بالاعتراضات التى أبداهها محمد على باشا على بعض نصوص فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ اجتمعوا يوم ٥ مارس سنة ١٨٤١ ووضعوا المذكرة الآتية :

« قد اجتمع مندوبو دول النمسا وبريطانيا العظمى وبروسيا وروسيا والباب العالى للمداولة فى التقارير الواردة من الاستانة حتى ٤ فبراير فظهر من التبليغات التى تبودلت بين وكلاء الدول الاربعة المتحالفة ووزير الباب العالى — أولا — ان محمد على أبدى خضوعه للملكة بدون أن يقترح لذلك شرطاً والتمس العفو — ثانياً — انه برهاناً على خضوعه قد رد الأسطول العثمانى وسلمه الى المندوبين الذين عينتهم الحضرة السلطانية فغادر الأسطول ميناء الاسكندرية ودخل الى خليج مرمره — ثالثاً — ان العساكر المصرية جلت جميعها عن سوريا — رابعاً — ان سلطة الحضرة الشاهانية الشرعية أعيدت فى سوريا وجزيرة كانديه — خامساً — ان الحضرة السلطانية قبلت خضوع محمد على ومنحته وأولاده العفو المطلق — سادساً — ان الحضرة السلطانية انتقدت لآراء حليفاتها فأعلنت فى الوقت نفسه أن فى نيتها إعادة محمد على الى منصبه على ولاية مصر مع حق توارث أولاده هذه الولاية من بعده . وبهذا تكون الشروط التى اقترحتها تعليمات ١٥ اكتوبر ومذكرة ١٤ نوفمبر قد تنفذت إذ أن والى مصر أبدى خضوعه ورد الأسطول وأخلى مقاطعة أطنه وسوريا وجزيرة كانديه وأصدر أوامره برد الحرمين الشريفين . وقد منح العفو بعد أن رجع الى واجباته وتمت طاعته . وكذلك قد تحقق الرجاء المعقود الموضح فى المذكرة المشتركة المقدمة الى شكيب افندى فى ٣٠ يناير . والنصائح التى أبداهها ممثلو الدول الاربعة قبلتها الحضرة السلطانية الفخيمة بما لها من الثقة فى ولاء حليفاتها لها وكان برهانه ما أبدته الدول الاربعة من الاشتراك فى العمل على مساعدة الباب العالى . وبناء على النصائح المذكورة أظهرت الحضرة السلطانية عزمها على اصدار فرمان بتولية محمد

على ولاية مصر بطريق التوارث مؤسسة هذه الولاية على الشروط المبينة في ملحق اتفاق ١٥ يولييه ومن الواجب تبليغ هذا الفرمان الى سفير الدولة العثمانية في لندن واعلانه لممثلي الدول الاربعة بعد تصديق الحضرة السلطانية عليه . وبناء على ما ذكر قرر المندوبون وجوب رجوع قناصل الدول الاربعة العموميين الى الاسكندرية بعد أن رحلوا عنها بسبب الحوادث التي نشأ عنها تركهم مراكزهم . لأن الاحوال الحاضرة موافقة لرجوعهم اليها . وسيتفق ممثلو الدول الاربعة المذكورة في الاستانة مع الباب العالي في هذا الشأن فيحددون الوقت الذي يسافر فيه هؤلاء القناصل الى الاسكندرية .» (١)

ولما ابلغ شكيب افندى سفير الدولة العلية في لندن ممثلي الدول الاربعة الفرمان الصادر بتقليد محمد علي ولاية مصر اجتمع ممثلو الدول في يوم ١٣ مارس سنة ١٨٤١ وحرروا مذكرة ساموها الى السفير العثماني هذا نصها :

« تشرف الموقعون ادناه باستلام المذكرة المؤرخة ١١ الجاري التي بشرهم شكيب افندى فيها بابداء محمد علي شعائر خضوعه وقيام الحضرة السلطانية الفخيمة بانجاز وعدها وارجاعه بشروط معلومة الى منصب الولاية بطريق التوارث . وقد ابلغ السفير العثماني هذه البشرى لممثلي الدول الاربعة المتحالفة وأعلنهم بالفرمان الصادر في ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ والمذكرة التي قدمها رشيد باشا لممثلي الدول الاربعة في الاستانة مبشرة بانحسام المسألة المصرية . فيعتبر الموقعون أدناه واجبا عليهم أن يظهروا للسفير العثماني باسم دولهم عظيم سرورهم بهذه البشرى التي حسمت المسألة الشرقية بصورة نهائية وحققت في الوقت نفسه تمام ماقصده الدول الموقعة على معاهدة ١٥ يولييه وتمنته من سياستها التي اتبعتها في المسألة المذكورة . وقد لبث سلفا الدول الاربعة المذكورة سؤال الباب العالي وقررت وجوب رجوع قناصلها العموميين الى الاسكندرية . وقد كلفت في مذكرتها المؤرخة في ٥ مارس وكلاءها في الاستانة بأن يتفقوا مع الباب العالي على تحديد الوقت الذي يرجع فيه القناصل الى مصر . أما فيما يتعلق بتفصيلات ادارة مصر الداخلية التي ذكرت في الفرمان الصادر في ١٣ فبراير فقد تلقى الموقعون أدناه تحريرات من الاسكندرية مؤرخة في ٢٤ من ذلك الشهر تنبئ بأنه قد تمت معظم الامور المذكورة

(١) « قاموس الادارة والقضاء » تاليف فيليب جلاد المجلد الخامس صحيفة ١٥٠

وبالفعل وافق محمد علي بدون ابداء أى احتجاج أو تحفظ على ان جميع المعاهدات والقوانين العثمانية واجبة الاجراء والاتباع كما هى جارية فى سائر الممالك العثمانية. وقد خضع لأوامر الباب العالى بشأن نظام سك النقود وطريقته وجمع العساكر وملبوساتهم وانشاء السفن الحربية . وعاد فوضع القوات المصرية البرية والبحرية - التى حدد له الباب العالى عددها - تحت أوامر الحضرة السلطانية وهو بعبارة أخرى قد أصبح اليوم فى نظر الباب العالى كأحد رعاياه متقلدا ولاية هى جزء من الممالك العثمانية . وإذا اتينا من هذا المبدأ الذى كانت معاهدة لندن مكلفة بترتيبه لم يعد باقيا الا أن تقوم السلطنة السنية بما كان متعلقا بها وحدها وهو ان تحسم المسائل المتعلقة بالادارة الداخلية لأنها لم تنظم بعد وأن تراعى أمانى محمد على التى عرضها على الاعتبار الشاهانية بهذا الشأن . على أن حسم المسائل المختصة بالادارة الداخلية هو اليوم من اختصاص الحضرة السلطانية وحدها دون سواها فلتحسمها سديتها الملوكية مع مراعاة ماقد عرضه محمد على باشا على اعتبارها من الأمانى . ولا يتعرض الموقعون ادناه للبحث هنا فى هذه المسائل لأن ذلك ليس من اختصاصهم بل يقتصرون على ذكر المبادئ التى أسسوها فى مذكرتهم المقدمة للسفير العثمانى بتاريخ ٣٠ يناير وهى مبادئ مؤسسة على الشروط المدونة فى ملحق معاهدة ١٥ يولييه وواجب اتخاذها كدستور للإيضاحات الودية التى ربما يرى وكلاء الدول لزوما لتبيانها للباب العالى . والموقعون ادناه على يقين تام بأن ما يبدونه من الملاحظات عن قصد خالص فى حب السلام إنما تتقبله الحضرة السلطانية بنفس العطف الذى كانت وما زالت تتلقى به آراء الدول حتى الآن فانها قدرت هذه الآراء الخالصة المنزهة عن كل غرض حق قدرها وأتمت من فيض مراحمها عمل الصلح الذى تكفلت حليفاتها به وساعدتها على انجازه . (١)

وفى ١٩ ابريل سنة ١٨٤١ أرسل الباب العالى إلى الدول مذكرة هذا


نصها :

« إن الحضرة السلطانية الفخيمة تلقت ماتعظفت عليها به الدول المتحالفة من النصائح هذه الدفعة أيضاً وبمناسبتها قد منحت محمد على إحساناً جديداً هو التكرم منها بإعطائه الامتيازات الآتية . ولكنها قد اشترطت عليه الاتقياد التام إلى جميع الوثائق والمعاهدات المبرمة حالا والتى ستبرم استقبالا فيما بين الباب العالى والدول المتحالفة . وعلى ذلك

أصبحت ولاية مصر تنتقل بالارث لأولاد محمد علي وأولاد أولاده الذكور بحيث يتولى الأكبر فالأكبر . فيقلده الباب العالي منصب الولاية كلها خلى هذا المنصب من وال . وقد تنازل الباب العالي عن ريع إيرادات مصر . وسيعين فيما بعد قيمة الخراج الواجب على ولاية مصر دفعه وترتيب مقداره وطريقة تحصيله بما يناسب حالة إيرادات الولاية المذكورة . أما فيما يخص بالرتب المختلفة في العسكرية المصرية فمخصص لمحمد علي باشا أن يمنحها من نفسه حتى رتبة الأميرالاي فقط أما ما فوقها من الرتب فيجب عليه أن يعرضها على الباب العالي . أما ما كان متعلقاً بالادارة الداخلية وكان اتباعه واجباً في مصر كما هو متبع في سائر الممالك العثمانية فيظهر أن محمد علي لا يريد التكلم بشأنه بما ينبغي من الصراحة مع كونه قد سبق تقرير ذلك في ملحق معاهدة المحالفة . ولكن كي لا يدع الباب العالي سديلاً للدول المتحالفة بالتضرر منه بأمر من الأمور كما لو حدث أن ارتكب محمد علي في المستقبل أعمالاً مخالفة لنقطة مهمة مسندة على المعاهدة المذكورة فقد قرر وزراء الباب العالي والحالة هذه أمراً مهماً هو أن تطلب بادية ذي بدء الايضاحات والتقارير الصريحة بهذا الصدد . ولذلك تحرر هذا لسعادتكم رجاء إعطاء الايضاحات والتقارير المذكورة . (١) .

وفي ٢٩ مارس سنة ١٨٤١ استقال رشيد باشا وزير الخارجية العثمانية — الذي كان يأتمر بأوامر مستر بونسني سفير بريطانيا في الاستانة وعدو محمد علي اللدود الذي كان يحرض الباب العالي بوساطة رشيد باشا على الوقوف في وجه مطالب والى مصر — . وتولى رفعت باشا شؤون وزارة الخارجية وتعهد بتعديل فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ .

ولما تلقى ممثلو الدول مذكرة الباب العالي اجتمعوا في يوم ١٠ مايو سنة ١٨٤١ في لندن ووضعوا مذكرة جاء فيها بصدد الكلام على مسألة توارث العرش ما يأتي :

« يتشرف الموقعون أدناه  المذكورة المؤرخة في ٢٧ إبريل التي طلب فيها مساعدة

(١) « قاموس الادارة والقضاء » تأليف فيليب جلال المجلد الخامس صحيفة ١٥٣

شكيب أفندى سفير الباب العالى اشتراك الدول المتحالفة مع حكومة الحضرة السلطانية فى إزالة المصاعب الناشئة عن تأويل بعض الشروط المدرجة فى فرمان ١٣ فبراير الأخير الصادر بقصد حسم المسائل الشرقية نهائياً . أما الأحكام المذكورة فتتعلق بالثلاث مسائل الآتية : أولها مسألة التوارث وثانيها مسألة تعيين الخراج وثالثها مسألة منح الرتب العسكرية . وقد تقررَت المسائل الثلاث المذكورة فى معاهدة ١٥ يوليه المبرمة بين الباب العالى والنمسا وبريطانيا العظمى وبروسيا وروسيا . وقد استعان الموقعون أدناه بالمعاهدة الآتفة الذكر فى المذكرتين المؤرختين فى ٣٠ يناير و ١٣ مارس المقدمتين لسعادة سفير الدولة العثمانية . وبناء على هذه المعاهدة نفسها تبادر الدول المشار إليها إلى إعطاء سعادة شكيب أفندى الايضاحات الآتية :

« عن مسألة التوارث — ان جلالة الحضرة الفخيمة السلطانية قررت ما كانت قد أظهرته من الاراء عند بداية الأزيمة المتعلقة بالمسائل الشرقية فتركت لمحمد على وعائلته إدارة ولاية مصر ما داموا مستحقين هذا الاجسان وقائمين بتنفيذ الشروط المقترحة عليهم بأمانة . وإذا تقرر هذا المبدأ لم يعد سوى تعيين طريقة انتقال الولاية المذكورة بالتوارث من عضو إلى آخر من عائلة محمد على . فتقرر أن يقلد الباب العالى منصب الولاية لكل مستحق جديد اقتضى توليته بعد خلو المنصب من الوالى السابق . وبناء على هذه القاعدة صدر فرمان ١٣ فبراير . وفضلاً عن ذلك فقد أعفت الحضرة السلطانية الوالى من التوجه إلى الاستانة ليتقلد منصبه . وكذلك أعفى الباب العالى ابراهيم باشا أيضاً من ذلك فى حالة ما اذا ورث الولاية عن أبيه ، فيرسل فرماناً تقايله الولاية إلى مصر . وأبلغ الباب العالى الدول المتحالفة الطريقة التى اختارتها الحضرة السلطانية بشأن إدارة ولاية مصر الممنوحة لعائلة محمد على بالتوارث . فبمقتضى ذلك ووفقاً للعادات المرعية فى الممالك العثمانية كان ابراهيم باشا وهو أكبر أولاد محمد على الوارث بعد أبيه لولاية مصر . وكذلك بمقتضى القاعدة نفسها يجب أن يعتبر كبير العائلة بعد ابراهيم باشا وارثاً للولاية . هذه قاعدة عامة ترى الدول المتحالفة انها أكثر فائدة لمصلحة الباب العالى وأكثر موافقة لسنن المملكة العثمانية وتقاليدها . ولما أجابت الدول على السؤال الذى طرحه عليها سفير الدولة العثمانية من قبل حكومته كان من المحقق لئنها ان أمر التنصيب على ولاية مصر انما هو من اختصاص الحضرة السلطانية دون سوانها وان هذا الحق من الواجب اتباعه كلياً تقلد وال هذا المنصب . وأخيراً ان هذه التولية الصادرة من السدة المملوكية

هي التي يتولد منها الحق الذي كان بموجبه لكل وال أن يدير ولاية مصر باسم الحضرة السلطانية لأن الولاية المذكورة جزء من الممالك العثمانية ...» (١)

لما رأى الباب العالي من المذكرات التي وضعها ممثلو الدول المتحالفة في لندن أنهم يعطفون على مطالب محمد علي ويطلبون من السلطان تعديل فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ أصدر فرماناً آخر بهذا التعديل وأبلغه إلى ممثلي الدول طالباً اليهم إبداء ملاحظاتهم على صيغته النهائية . فاجتمع ممثلو الدول في سراي محمد رفعت باشا وزير خارجية الباب العالي في ٢٢ مايو سنة ١٨٤١ ووضعوا مذكرة هذا نصها :

« نحن الموقعين أدناه ممثلي الدول الأربعة المتحالفة مع الباب العالي نقرر أنه بناء على طلب الباب العالي الصريح أننا بعد ما علمنا بمشروع فرمان التولية الجديد المزمع إرساله إلى والي مصر محمد علي باشا لم نجد فيه شيئاً يمكن أن يكون محل أي اعتراض من جهتنا . وبناء عليه لم يبق لنا أي طلب قبل الباب العالي اللهم إلا أن نطلب منه إرسال هذا فرمان إلى الباشا المذكور بأسرع وقت ممكن . » (٢)

وبتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٨٤١ أرسل الصدر الأعظم إلى محمد علي باشا خطاباً قال له فيه :

« اطلعت الذات الشاهانية على رد سموكم المؤرخ ٦ محرم (٢٨ فبراير) وفيه بعض ملاحظات وبعض طلبات . وبما جبل عليه السلطان من العطف عليكم وعملاً بمقتضيات الدول المتحالفة تفضل جلالة مولانا السلطان وقبل طلباتكم فنحكم حق الوراثة . وبدلاً من أن تكون متروكة للاختيار نقرر أن تنتقل إلى أولادكم الذكور الأكبر سناً فالأكبر سناً ، وبدلاً من توريدهم ربع إيراد ولاية مصر يصير تعيين الويركو السنوي المفروض على حكومة مصر بمبلغ ثابت معين »

(١) « قاموس الإدارة والقضاء » تأليف فيليب جلاد المجلد الخامس صحيفة ١٥٣

(٢) « مصر وأوروبا — الأزمات الشرقية من سنة ١٨٣٩ إلى سنة ١٨٤١ » أدوار دريو

الجزء الخامس صحيفة ٩٧

الى أن قال :

« ان الوالى الجديد الذى يخاف سلفه يجب عليه اذا شاء السلطان أن يتوجه الى دار السعادة ليتسلم برامة اسناد الولاية اليه ولپؤدى واجب الولاء والاخلاص ويقدم تشكراته الى الذات العلية السلطانية .

« ها هى النعم التى فاضت بها مراحم الذات السلطانية والأوامر التى أمرت بها وفقاً للقرار الذى اتخذه وكلاء الدول المتحالفة . وان الخط الشريف الذى يتضمنها وكذلك فرمان الآخر الخاص بالويركو قد أرسلنا مع مستشار الدولة كمال افندى الى سيد مهيب افندى وزير العدلية الموجود الآن بالاسكندرية والذى سيكون له شرف تسليمها اليكم .

« ان هذه الأدلة المتوالية على تعطفات الذات الشاهانية بما انها تعطفات لم يسبق لها مثيل فان وزراء الباب العالى يعتقدون بأنكم ستقدرونها حق قدرها ويؤمنون بأنه ازاء اعترافكم بجميل هذه التعطفات ستبدلون جهودكم لاثبات ولائكم وخضوعكم . وبصفتكم أحد أعظم وزراء الدولة تتشاورون معهم لتحقيقوا معاً ما فيه مصلحة مولانا السلطان ومصلحة الحكومة . وان دعواتهم لحفظ وصون الذات العلية السلطانية ودوام رفايتها انما يشفعونها دائماً بمثلها لسعادتكم ورفايتكم...» (١)

وفى مساء يوم ٧ يونيه سنة ١٨٤١ وصلت الباخرة الروسية «سالك» الى ميناء الاسكندرية وعلى ظهرها كمال افندى مندوب الباب العالى المكلف بتسليم فرمان المعدل الى سعيد مهيب افندى وفرمان جعل الويركو ٨٠٠٠٠ كيس ابتداء من رأس السنة .

وفى يوم ٨ يونيه استقبل محمدعلى باشا مهيب افندى وكمال افندى واطلع على فرمانين ، فقبل فرمان الأول وأعاد فرمان الثانى الى مهيب افندى قائلاً ان موارد مصر لا تسمح بوضع ٨٠٠٠٠ كيس تحت تصرف السلطان

(١) « مصر واوروبا — الازمة الشرقية من سنة ١٨٣٩ الى سنة ١٨٤١ » تأليف

لأن هذا مبلغ طائل . غير انه قرر أن المسألة بوجه عام تعتبر في حكم المنتهية وأن فرمان التولية سيتلى على الشعب .

وفي صباح يوم ١٠ يونيه استقبل محمد علي وكبار رجالات مصر مندوبي الباب العالي في الصالة الكبرى بقصر رأس التين . وتقدم مهيب افندي بين يدي محمد علي وسلمه فرمان فأخذه محمد علي ورفعته الى شفتيه ثم الى جبينه وسلمه الى سامي بك سكرتيره الخاص الذي أخذ في تلاوته بينما حلى محمد علي صدره بالنيشان المنعم عليه به من السلطان . وكانت المدافع تطلق طلقاتها من الطوابي ومن السفن . ولبست مدينة الاسكندرية ثوب الأعياد فرفرفت الأعلام على مبانيها وسرى في الشعب السرور الشامل . وهانص فرمان المؤرخ أوائل ربيع الآخر سنة ١٢٥٧ :

د ان خضوعكم الاخير وتأكيدات اخلاصكم وأمانتكم التي أبديتها لها لا اعتبارنا الملوكية وما أظهرتموه من المقاصد المستقيمة الصادقة نحو ذاتنا السلطانية وحكومتنا الشاهانية كل هذا ملائنا سرورا . فبناء على ذلك وعلى مالكم من الاختبار والدراية في أحوال مصر وأمورها ولقيامكم في ولايتها مدة طويلة كان أملنا وطيدا بأنكم قد استحققتم احساننا اليكم وثقتنا بكم . ولا ريب عندنا بأنكم تقدرتون تعطفاتنا السنية حق قدرها وانكم اعترافاً بهذه الاحسانات ستبشرون في أولادكم ما انصفتم به من تلك الصفات الحميدة . هذا وانا قد منحناكم بموجب فرماننا هذا الهمايونى ولاية مصر بحدودها القديمة كما هي مرسومة في الخريطة المختومة التي أرسلها اليكم صدرنا الأعظم . وقد أضفنا على ذلك حق توارث عائلتكم ولاية مصر فاقترحنا عليكم في ذلك الشروط الآتية : متى خلى منصب الولاية من وال يتقلده حينئذ الأكبر فالأكبر من أولادكم وأولاد أولادكم ونسلكم الذكور . أما تقليدهم الولاية فتصدر دائماً من الباب العالي . واذا حدث أن انقرضت ذريعتكم الذكور حق لبابنا العالي أن يعين شخصاً آخر للولاية المذكورة وليس في مثل هذه الحالة لأولاد بناتكم الذكور حق أو وجه شرعى يسوغ لهم الادعاء بالارث . نعم انه مسموح لولاية

مصر حق توارث الولاية إلا أنهم فيما يختص بالرتب والتقدم في نفس درجة سائر وزرائنا وبمنابتهم في معاملهم بابنا العالي كعامله وزرائه فيحصلون على ذات الألقاب الممثلة لسائر ولاية ممالكنا . ان القواعد الموضوعة لأمن الأشخاص والأموال وصون الشرف والعرض الذاتي من المبادئ التي قدستها أحكام ونصوص خطنا الشريف الهادي الصادر عن كلخانة وكافة المعاهدات المبرمة وتلك التي ستبرم بين الباب العالي والدول المتحابة يقتضى أن تكون جميعها نافذة بكامل أحكامها في ولاية مصر وكل المنظمات التي سنها أو سيسنها الباب العالي تكون أيضاً مرعية الاجراء في ولاية مصر مع ملاحظة الظروف المحلية المختصة بالعدل والحق فقط . وتتحصل الأموال والضرائب في الديار المصرية باسمنا الشاهاني . وحيث أن المصريين هم رعايا بابنا العالي ومن المقتضى وقايتهم من كل فعل اكراهي فالعشور والرسوم والضرائب الواجب جمعها تتبع في تحصيلها نفس القاعدة العادلة التي تستعملها حكومتنا . فاذا حل أجل دفعها وجب التيقظ في أمر تحصيلها تماماً بنسبة الضرائب ورسوم الجمر والعشور وباقي الإيرادات المعينة قيمتها في فرماننا الملوكي المخصوص الصادر بذلك . وحيث أن العادة جارية بأن ترسل مصر سنوياً غلالاً وبقولاً إلى البلاد المقدسة مكة والمدينة فيداوم إرسال عين هذه الحاصلات إلى المدينتين المقدستين . ولما كانت حكومتنا السنية عقدت العزم على تحسين حالة مسكوكاتها التي هي روح المعاملات فتجعلها في حالة تكفل في المستقبل ثبات قيمتها الاسمية الشرعية والمتداولة وعدم تغييرها أذاً كم بموجب فرماننا هذا الملوكي بأن تسكون نقوداً في مصر ينقش على الفضية منها والذهبية اسمنا الخاقاني وتكون جميعها مشابهة بالهيئة والقيمة للنقود السلطانية المضروبة في الاستانة العلية . وحيث أن ثمانية عشر ألفاً من الرجال يكفون لإدارة ولاية مصر الداخلية فلا يسوغ أن تعدوا هذا المقدار من العساكر بأى سبب كان ولكن لما كانت قوات مصر البرية والبحرية معدة بنوع خاص لخدمة الباب العالي فلا بأس من زيادة هذا العدد في أوقات الحرب بما تراه حكومتنا مناسبا . وبمقتضى أحكام إحدى المنظمات الجارية العمل بموجبه تستخدم العساكر المجموعة جديداً في سائر ممالكنا المحروسة خمس سنوات فاذا مضت يستبدلون بسواهم . بناء على ذلك صار من اللازم أن يتبع نفس هذا النظام في ولاية مصر مع مراعاة عوائد المصريين فيما كان متعلقاً بمدة الخدمة العسكرية واستعمال قصارى العدل في معاملة الجنود . ومن الواجب أن ترسل ولاية مصر ٤٠٠ رجل سنوياً للاستانة على انه يقتضى أن لا يكون هناك

فرق بين النيشانات والرايات المستعملة في جنديّة مصر وبين ما تستعمله عساكرنا منها في سائر الممالك العثمانية وأن يلبس ضباط البحرية المصرية نفس العلامات التي يلبسها ضباط البحرية العثمانيين وأن تكون رايات السفن المصرية مماثلة لنفس رايات السفن العثمانية . ومن ثم لوالى مصر أن يرقى ضباطه البرية والبحرية حتى رتبة أميرالاي أما الترقى لما فوق هذه الرتبة كرتبة الميرلوا والفريق فمن الضروري أن تطلبوا رضانا المملوكي وتحصلوا على أوامرنا الشاهانية بشأنه . وليس لولاية مصر في المستقبل أن ينشئوا ولا سفينة واحدة قبل حصولهم على رضا الباب العالي وعلى رخصة صريحة منه في ذلك . وهذه الشروط جميعها مرتبطة بكل الارتباط بحق التوارث فإذا لم ينفذ منها شرط واحد يبطل حينئذ حق التوارث المذكور ويؤول في الحال . هكذا اقتضت إرادتنا السنية في كل ماسبق إرادته فلا بد لكم ولأولادكم وذريتكم أن تقدروا إحساننا المملوكي في هذا الخصوص حق قدره فتبذلون قصارى جهدكم في سبيل تنفيذ الشروط المدرجة في فرماننا هذا المملوكي بغاية الدقة وتتجنبون بمزيد الاعتناء كل ما كان شبيها بالمقاومة وتشتغلون بلا انقطاع فيما يؤدي إلى سعادة أهالى مصر وراحتهم وتحمونهم ضد كل مظالم وتكدير . وكل ما وقع من المسائل المهمة متعلقة بولاية مصر اطلبوا من بابنا العالي أوامره بشأنها ، (١)

وفي صباح يوم ٢٦ يونيه سنة ١٨٤١ أبحرت الباخرة المصرية «الذيل» من ثغر الاسكندرية إلى الاستانة وعلى ظهرها سعيد مهيب افندى وكال افندى . وقد انتهز محمد على فرصة سفر مندوبى الباب العالي فسلم إلى مهيب افندى خطاباً منه إلى الصدر الأعظم و ١٠٠٠٠ كيس إلى الباب العالي خصماً من أصل الوبركو . وها نص خطاب محمد على إلى الصدر الأعظم المؤرخ ٢٥ يونيه سنة ١٨٤١ :

«واتشرفت بورود كتاب دولتكم الذى بشرنى فيه بأنه مرسل من لدن شورى الدولة كمال افندى إلى ناظر العدلية الموجود هنا لتسليمه خطاً شريفاً موجهاً إلى حاويا الشروط الآتية : إلتى تثبت على ولاية مصر مع التفويض بانتقالها إلى ذريتي الذكور من أكبر إلى

(١) « قاموس الادارة والقضاء » تأليف فيليب جلاد المجلد الخامس صحيفة ١٥٥

أصغر أولادى . وانه إذا حدث فى المستقبل أن خلا منصب الولاية من وال تنتقل الولاية حيثئذ إلى الذكور من ذريتي من أكبر أولادى إلى أصغرهم فيثبت الباب العالى وراثتهم . ثم قيل ان أحكام خط كلخانة الشريف وجميع العهود المبرمة وتلك التى ستبرم مع الدول المتحالفة تنفذ بكاملها فى مصر . وكذلك تكون نافذة فى مصر جميع القوانين الادارية المسنونة والى ستسن فى المملكة العثمانية مع مراعاة ما تستلزمه الظروف المحلية من التعديلات فيها . وقيل أيضاً ان الضرائب والعشور والايادات تحصل فى مصر باسم الحضرة السلطانية الفخيمة بناء على القاعدة العادلة المتبعة فى الباب العالى وان الخراج السنوى المبين فى فرمان ملوكى آخر يؤدى فى أوقات معلومة وان الغلال والبقول التى اعتادت الحكومة المصرية ارسالها سنوياً إلى المدينتين المقدستين (مكة والمدينة) يستمر ارسالها فى أوقاتها وان ترتيب قيمة النقود وهى مسألة كبيرة الأهمية ستنظم بمعرفة الباب العالى بطريقة لا يعود يحتمل معها حدوث أى تغير فى قيمتها الاسمية وان من الواجب والحالة هذه أن تكون النقود الفضية والذهبية المأذونة ولاية مصر بضربها مشابهة تماماً للنقود المسكوكة فى الضربخانة السلطانية . وان فى زمن السلم تكفى ثمانى عشر الفا من الرجال لخدمة مصر الداخلية وانه لايسوغ تجاوز هذا العدد الا فى حالة ما إذا اقتضت الأحوال فى أوقات الحرب زيادة عدد قوات مصر البرية والبحرية لأنها قوات معدة لخدمة الباب العالى . وان مدة خدمة العساكر يراعى فى ترتيبها قواعد العدل وعوائد الأهالى وان رايات العساكر المصرية ونشاناتها يجب أن لا تختلف عن نشانات وعلامات الجنود العثمانية وكذلك لا ينبغى أن تختلف نشانات وعلامات ضباط البحرية المصرية ولا رايات السفن المصرية عما كان مستعملاً منها فى الاستانة العلية . وان من اختصاص ولاية مصر ترقية ضباط الجيش والبحرية حتى رتبة أميرالاي وما فوق هذه الرتبة يرجع الأمر فيه للإرادة السلطانية وهى تصدر أوامرها بهذا الخصوص . وأن لاتنشئ ولاية مصر سفينة واحدة بدون تصريح الحضرة السلطانية .

فبعد أن قدمت الفا من الت شكرات على ما شملنى من الاحسانات الملوكية السامية اشتغلت باستلام الخط الشريف الهمايونى بما لاق به من شعائر الاحترام والشرف وقد رافقه موكب عظيم من محل اقامة مهيب افندى حتى سراى الولاية وعندما لمحته واصلا سمعت لاستقباله بملى المنسة وفريد التبجيل فتلقيته ييدى ورفعته باحترام نحو شفقى

وبعد أن علق الوزير المشار اليه الوسام الشريف المحسن على به على صدرى فض الخط الشريف وتلى على الجمهور أمام كل العلماء ورؤساء الأديان والقضاء وعبيد الباب العالى فأعرب الكل عن امتنانهم وبسطوا أكف الأدعية بخلود السلطنة العثمانية وإطالة أيام الحضرة الشاهانية . ولكى يشترك جميع رعايا السلطنة السنية بالسرور الذى سببته تلك البشرى السعيدة ولكى تعم الدعوات بدوام السلطنة السنية أمرت بإطلاق المدافع مرارا عديدة فى الاسكندرية من الطوابى والقلاع ومن السفن مع رفع الرايات عليها وكذلك قد أطلقت المدافع فى مصر وباقي المدن دلالة على الابتهاج . نعم اننى لو صرفت قواى جميعها فى سبيل معرفة الاحسانات المملوكية والتشكر إلى الحضرة الشاهانية لم تكن تشكراتى هذه وامتنانى لتوازي مقدار الانعامات السلطانية التى شملتني . غير اننى أتباهى وأعد نفسى سعيداً إذا تمكنت من تكريس الأيام الباقية من حياتى لخدمة الذات الشاهانية ومن المحقق عندي انى أكون بذلك قد قمت بواجب مقدس أستحق معه السعادة فى الدنيا وفى الآخرة فأقوم بأمانة واستقامة بتنفيذ الشروط المشروحة فى فرمان الهايونى الآنف الذكر وأولادى وذريتى من بعدى يجدون فى ذلك قاعدة عامة يسرون عليها ليكونوا من التوابع الخاضعين للباب العالى وتكون أمنيتهم الوحيدة كأمنيتى ألا وهى بذل ما فى وسعهم ليستحقوا فى كل زمان ومكان إنعامات السلطنة السنية . تلك هى الشعائر التى دعتنى لتسطير كتابى هذا بمناسبة رجوع مهيب افندى إلى الاستانة العلية ليتشرف بتسليمه اليكم فاذا وصلكم أتوسل اليكم أن تلتمسوا لى دوام عطف الحضرة الشاهانية على ولو لم أكن مستحقاً هذه النعمة مع دوام ما عودتمونى عليه دولتكم من العطف نحوى واستمرار التفاتكم فانها عزيزة عندي وثمينة .

وفى أول يولييه سنة ١٨٤١ سافر محمد سعيد بك نجل محمد على باشا على ظهر الباخرة المصرية « رشيد » من الاسكندرية الى الاستانة يصحبه سامى بك اليسكر تير الخاص لمحمد على وأخذ معه هدايا ثمينة ليقدّمها باسم محمد على باشا إلى السلطان وإلى حرم السلطان وإلى رجال الباب العالى ، فتوثقت بذلك العلاقات بين الباب العالى ومحمد على باشا وعادت الروابط الودية الى ما كانت عليه وانتهت ازمة المسألة المصرية وأسدل عليها الستار.

وفى خلال مدة اقامة محمد سعيد بك وسامى بك فى الاستانة أنعم
السلطان عبد المجيد عليهما برتبة الباشوية .

وفى يوم ١١ اكتوبر سنة ١٨٤١ وصل محمد سعيد باشا وسامى باشا الى
القاهرة عاندين من الاستانة برفقة توفيق بك سكرتير خاص السلطان
ومندوبه . وقد استقبلوا بين مظاهر الابهاج والسرور . وواصل موكبهم
سيره فى شوارع القاهرة حتى بلغ القلعة حيث كان محمد على باشا ينتظرهم
يحيط به كبار رجال الدولة . وبعد تبادل التحيات اجتمع الجميع فى الصالة
الكبرى التى تتلى فيها عادة الفرمانات الشاهانية . فأخذ فى تلاوة الفرمان
الذى أنعم به السلطان عبد المجيد على محمد على باشا برتبة « الصدارة » وقدم
توفيق بك الى محمد على باشا - تذكراً لعودة العلاقات الودية بين الباب
العالى ومحمد على - سيفاً مرصعاً بالاحجار الكريمة هو سيف السلطان محمود
الذى قهر ابراهيم باشا جيشه فى موقعة نزيب المشهورة . وفى هذا الاهداء
مغزى : سيف المغلوب الى الغالب . وبلغ توفيق بك تحيات السلطان الى
محمد على باشا ولم تكن كما كانت من قبل تحية متبوع لتابع وانما صارت
تحية ملك لملك .

ثم خرج محمد على باشا وخرج فى اثره نجلاه ابراهيم باشا وسعيد باشا
يداً فى يد .



الخديو اسماعيل والملك فؤاد

ونظام وراثته العرش

بقى فرمان محمد علي باشا دستور مصر في مسألة تثبيت الاسرة العلوية على عرش مصر وفي مسألة نظام وراثته العرش حتى استصدر الخديو اسماعيل من السلطان عبد العزيز في ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ فرماناً بتعديل نظام توارث عرش مصر هذا نصه :

« حيث انني قد اطلعت على طلبك المرفوع لاعتبار السنية الذي اوضحت فيه أن تعديل قاعدة التوارث المقررة بالفرمان الشاهاني المؤرخ في شهر ربيع الآخر سنة ١٢٥٧ الصادر الى جدك محمد علي باشا حال تقليده ولاية مصر بطريق التوارث المشمول ذلك الفرمان بخطي الهمايوني وان انتقال الولاية بالارث من الاب الى الابن من صلبه بحسب ترتيب البكورية هما أمران مناسبان لحسن ادارة ولاية مصر ونمو سعادة أهاليها

« وحيث انني أقدر من جهة أخرى مساعيك وبذل قصارى جهديك من يوم تقليدك ولاية مصر في سبيل الوصول الى هذه الغاية حق قدرها ، وحيث ان مصر هي مقاطعة من مقاطعات مملكتي الاكثر أهمية، وحيث انك ما برحت تبرهن حتى الآن على امانتك واخلاصك نحو ذاتي الملوكية ، ولما كان من مرادى أن أظهر لك بنوع سني ساطع عظم ثقتي التامة بك قررت بناء على هذا جميعه أن تنتقل ولاية مصر من الآن فصاعداً مع ما هو تابع لها من الاراضي وكامل ملحقاتها وقائمقاميتي سواكن ومصوع الى اكبر اولادك الذكور بطريق التوارث وبالصورة نفسها الى اكبر اولاد ذريتك . فاذا خلا منصب الولاية من وال ولم يترك الوالي المتوفى ولداً ذكراً ينتقل الارث حينئذ الى اكبر اخوته وان لم يكن له اخوة فالى اكبر اولاد كبير اخوته المتوفين الذكور . هذا قانون التوارث الواجب اتباعه من الآن فصاعداً في مصر . وفضلاً عن ذلك فان الشروط المبينة في فرمان الآنف الذكر تبقى ولن تزل دائماً أبداً نافذة المفعول كما في الماضي ومن



السلطان عبد العزيز

المقتضى مراعاة كل شرط منها لأن في مراعاتها والقيام بما هو مفروض بها من الواجبات ما يوجب استمرار الامتيازات الناشئة عنها. وقد تثبت أيضاً كافة المسموحات الممنوحة أخيراً من لدن حكومتى السلطانية للولاية المصرية متعلقة بمأذونيتها في أن ترفع عدد جيوشها حتى الثلاثين ألف رجل وفي أن تستمر نقودها مختلفة في العيار عن نقود السلطنة السنية وفي أن تمنح رتب حكومتها الشاهانية حتى الرتبة الثانية وكذلك تثبت القاعدة الممنوع بموجبها وراثته أولاد بنات ولاية مصر الذكور فتبقى مرعية كما في الماضي. أما الخراج الذى تدفعه ولاية مصر للخزينة الملوكة العامرة وقدره ثمانين ألفاً من الاكياس فقد رفع الى مائة وخمسين ألفاً من الاكياس فيبدأ بدفعها من شهر محرم الحرام سنة ١٢٨٣ بواقع الليرة العثمانية مائة قرش أى سبعمائة وخمسين ألفاً من الليرات العثمانية سنوياً. وحيث صدرت ارادتى الشاهانية هذه بقصد تنفيذ شروطها المشروحة أعلاه فتحرر هذا فرمان الملوكة متوجاً بخطى الشريف الهمايونى وتسلم. وينبغى من جهتك أن تستعمل ما انطويت عليه من الصدق والاستقامة وما حزنه من الدراية بأحوال مصر في سبيل الاعتناء بادارة ولايتك فتجتهد بأن تكفل لساكنيها تمام الراحة والأمان مع معرفة قدر احساناتنا الملوكة التى نالتك منى بواسطة تمسكك بمراعاة الشروط المقررة أعلاه. (١)

وبعد أن انساخت مصر عن تركيا واستقلت أصدر المغفور له الملك فؤاد الأول فى ١٣ ابريل سنة ١٩٢٢ أمراً كريماً بوضع نظام لتوارث عرش المملكة المصرية نصت المادتان الاولى والثانية منه على أن الملك وراثى فى أسرة محمد على وأن ولاية الملك تنتقل من صاحب العرش إلى أكبر أبنائه. (٢)



(١) « قاموس الادارة والقضاء » تأليف فيليب جلاد المجلد الخامس صحيفة ١٥٩

(٢) مجموعة الاوامر والقوانين الخاصة بنظام الاسرة المالكة

تحقيق تاريخي

حول الذكرى المئوية

لتنصيب محمد علي باشا الكبير وأسرته على عرش مصر

الذكرى المئوية توافق يوم ١٣ فبراير سنة ١٩٤١

نسوق تباعا فيما يلي الأدلة التي نستند عليها للقول بأن الذكرى المئوية
لتنصيب محمد علي باشا الكبير وأسرته على عرش مصر تقع في يوم ١٣ فبراير
سنة ١٩٤١ :

١ — ان « الخط الشريف الهمايوني » الصادر في ١٣ فبراير سنة ١٨٤١
هو أول وثيقة رسمية صدرت من سلطان تركيا وأقرتها الدول العظمى
ثبتت محمد علي باشا على عرش مصر وحصرت وراثته العرش في أسرته إذ
جاء فيها :

« صممنا على تثبيتكم في الحكومة المصرية المبينة حدودها في الخريطة المرسومة لكم
من لدن صدرنا الأعظم ومنحناكم فضلا على ذلك ولاية مصر بطريق التوارث... »

٢ — ولا يقال أن احتفاظ السلطان بحق اختيار صاحب العرش من
أسرة محمد علي في « الخط الشريف الهمايوني » أثر في قاعدة تثبيت العرش
في أسرته ، لأن هناك فرقا بين (قاعدة) تثبيت الأسرة العلوية على العرش
و (طريقة) انتقال الولاية . وتجد هذا الفرق ملحوظا بجلاء في مذكرة
ممثل دول مؤتمر لندن المؤرخة ١٠ مايو سنة ١٨٤١ إذ جاء فيها بصدد الكلام
على مسألة التوارث ما يأتي حرفيا :

« ان جلالة الحضرة الفخيمة السلطانية قررت ما كانت قد أظهرته من الآراء حال بداية الأزمة المتعلقة بالمسائل الشرقية فتركت لمحمد علي وعائلته ادارة ولاية مصر ماداموا مستحقين هذا الاحسان وقائمين بتنفيذ الشروط المقترحة عليهم بأمانة . وإذا تقرر هذا المبدأ لم يعد سوى تعيين طريقة انتقال الولاية المذكورة بالارث من عضو الى آخر من عائلة محمد علي . فتقرر أن يولد الباب العالي منصب الولاية لكل مستحق جديد اقتضى توليته بعد خلو المنصب من الوالى السابق . وبناء على هذه القاعدة صدر فرمان ١٣ فبراير . »

وما دمننا نريد احياء ذكرى تثبيت محمد علي وأسرته على عرش مصر فان مبدأ التثبيت تقرر في يوم ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ في صلب « الخط الشريف الهمايوني » فانحصر عرش مصر من هذا التاريخ في أسرة محمد علي . أما مسألة اختيار السلطان من يتبوا الملك من أفراد أسرة محمد علي أو النص على أحقية الارشد فالارشد أو النص على عدم أحقية البنات في تولى العرش فكل هذه مسائل متعلقة بطريقة انتقال الولاية وغير متعلقة بقاعدة تثبيت الملك .

٣ - على أنه يجب أن يلاحظ أن قاعدة تثبيت محمد علي وأسرته على العرش وانحصاره في سلالاته سجلت لأول مرة في « الخط الشريف الهمايوني » الصادر في ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ ولم يطرأ على هذه القاعدة أى تعديل أو تغيير في مدى المائة سنة الماضية . أما طريقة انتقال الملك فهي وحدها التي تناولتها التعديلات العديدة . اذ وضعت لأول مرة في فرمان ١٣ فبراير وعدلت في فرمان صادر في أوائل ربيع الآخر سنة ١٢٥٧ (وقد اختلف المؤرخون على تحديد تاريخه الميلادى) ثم عدلت مرة ثانية في فرمان ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ ثم عدلت مرة ثالثة في الأمر

الملك الصادر في ١٣ ابريل سنة ١٩٢٢ . فاذا كان الغرض من الاحتفال احياء ذكرى تثبيت محمد علي وأسرته علي عرش مصر فهذه الذكرى المجيدة تقع في يوم ١٣ فبراير . وان أريد بالاحتفال احياء ذكرى انتقال الملك فيجب الاحتفال بها في التواريخ الاربعة التي أشرنا اليها .

٤ - وقيل انه لا يجب احياء هذه الذكرى في يوم ١٣ فبراير لان فيه صدر « الخط الشريف الهمايوني » وقد رفض محمد علي قبوله وطلب تعديله فعدل فعلا بفرمان صادر في ٢٣ مايو .

وردنا علي هذا أن محمد علي باشا لم يرفض « الخط الشريف الهمايوني » بأسره بل قبل قاعدة تثبيت العرش في أسرته وانحصاره في سلالته وطلب فقط تعديل بعض الشروط الواردة في فرمان ومنها طريقة انتقال الملك التي صدر بتعديلها فرمان لاحق .

وفي هذا قال امين سامي باشا في كتابه « تقويم النيل وعصر محمد علي باشا » - الجزء الثاني صحيفة ٥١٢ - بعد ايراد فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ بالكامل ما يأتي :

« قبل محمد علي باشا كل هذه الشروط ولو علي غير رضا ثم طلب من الدول أن تساعد في تخفيف بعضها وتغيير البعض الآخر فقبلت ذلك وأرسلت إلى الباب العالي لائحة . »

وقال عمر الاسكندري والميجر سفدج في كتابهما « تاريخ مصر الى الفتح العثماني » - صحيفة ١٩٦ - ما يأتي :

« قبل محمد علي باشا كل هذه الشروط وان لم يكن ذلك عن رضى، ثم طلب من الدول أن تساعد في تخفيف بعضها وتغيير بعضها الآخر . »

وقال لويس برييه في كتابه « مصر من سنة ١٧٩٨ الى سنة ١٩٠٠ »
- صحيفة ١٤٧ - ما يأتي :

« في يوم ١٠ مايو سنة ١٨٤١ قبل محمد علي هذا الاتفاق .. »

ويلاحظ أن يوم ١٠ مايو سابق على يوم ٢٣ مايو
ويستند أصحاب الرأي القائل بأن محمد علي باشا رفض فرمان ١٣
فبراير كله الى قولهم ان محمد علي باشا أجل الرد على فرمان ١٣ فبراير حتى
تسلم فرمان المعدل له . وهذا القول لا يتفق مع الحقيقة لان محمد علي
باشا أرسل الى الصدر الاعظم خطاباً تاريخه ٢٨ فبراير سنة ١٨٤١ (أى قبل
ورود فرمان المعدل بثلاثة أشهر) ضمنه شكره على « الخط الشريف
الهيايوني » وأبدى ملاحظات على بعض الشروط الواردة فيه . قد جاء
في رد محمد علي باشا :

« مهما بذلت أنا وأولادى وأولادهم من الجهود الى حين انقراضنا جميعاً للقيام
بواجبات الاخلاص نحو ذات السلطان المعظم فانا لا يمكننا أبداً أن نظهر كما يجب ولا نأ
على ما شملنا من التعطفات السامية ... »

وتكلم جرجى زيدان في كتابه « تاريخ مصر الحديث » - الجزء
الثاني صحيفة ٢٤٧ - عن فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ وفرمان الولاية على
النوبيا ولم يذكر فرمان المعدل بكلمة ثم قال :

« وسار محمد علي من ذلك الحين في خطة الاصلاح قانعاً بما قسم له من البلدان فعمل
على إرضاء جلالة السلطان فأنفذ إلى جلالته ابنه سعيد باشا لتقديم واجب العبودية . »

٥ - لم يكتب محمد علي بخطاب شكر ٢٨ فبراير سنة ١٨٤١ بل
كرر هذا الشكر في الخطاب الثاني الذي أرسله الى الصدر الاعظم بتاريخ

٢٥ يونيه سنة ١٨٤١ بعد ما تلقى فرمان المعدل إذ ذكر فيه صراحة « الخط الشريف الهمايوني » وكيف احتفل به وتلى على الشعب وقد جاء في هذا الخطاب ما يأتي حرفياً .

« فبعد أن قدمت ألفاً من الت شكرات على ما شتمنى من الاحسانات الملوكية السامية اشتغلت باستلام الخط الشريف الهمايوني بما لاق به من شعائر الاحترام والشرف وقد رافقه موكب عظيم من محل إقامة مهيب أفندى حتى سراى الولاية ففى حالة مالمحتة واصلا سعيت لاستقباله بملى المنة وفريد التبجيل فتلقته يدي ورفعته باحترام نحو شفقى وبعد أن علق الوزير المشار اليه الوسام الشريف المحسن على به على صدرى فض الخط الشريف وتلى على الجمهور أمام كل العلماء ورؤساء الأديان والقضاة وعبيد الباب العالى فأعرب الكل عن امتنانهم وبسطوا أكف الادعية بخلود السلطنة العثمانية وإطالة أيام الحضرة الشاهانية . ولكى يشترك جميع رعايا السلطنة السنية بالسرور الذى سببته تلك البشرى السعيدة ولكى تتم الدعوات بدوام السلطنة السنية أمرت باطلاق المدافع مراراً عديدة فى الاسكندرية من الطوابى والقلاع ومن السفن مع رفع الرايات عليها وكذلك قد أطلقت المدافع فى مصر وباقي المدن دلالة على الابتهاج . »

بهذا وصف محمد على ابتهاجه بالخط الشريف الهمايوني فكيف يقال مع هذا ان محمد على رفضه بالكلية ولم يقبله ؟

٦ - وقيل أيضاً ان فرمان الثانى جاء ناسخاً لا معدلاً للفرمان الأول . وهذا القول أيضاً لا يتفق مع الوقائع التاريخية إذ ان فرمان الثانى لم يرد فيه - صراحة أو دلالة - ما يفيد نسخه فرمان الأول . وكيف يكون قد نسخه مع ان محمد على احتفل بالفرمانين معاً فى يوم ١٠ يونيه سنة ١٨٤١ وأمر بتلاوتهما على الشعب . وفى هذا يقول مسيو دى فريسينييه وزير خارجية فرنسا وعضو الاكاديمية الفرنسية فى كتابه « المسألة المصرية » - صحيفة ٩٠ - ما يأتي :

« في يوم ١٠ يونيه تلى في الاسكندرية فرمانان بين مظاهر التبجيل .. »

وها النص الفرنسي حرفياً :

« Le 10 Juin, les firmans d'investiture furent lus solennellement à Alexandrie. »

وقال أمين سامى باشا فى كتابه « تقويم النيل وعصر محمد على باشا »

— صحيفة ٥١٤ — ماياتى :

« ولما أقرت الدول على هذا التحرير بمقتضى لائحة تاريخها ١٨ ربيع الاول سنة ١٢٥٧ (١٠ مايو سنة ١٨٤١) أصدرت الحضرة الشاهانية فرمانا آخر فى ١١ ربيع الثانى سنة ١٢٥٧ (أول يونيه سنة ١٨٤١) مؤيدا لما فى فرمان السابق .. »

وقال عبد الرحمن الرافعى بك فى كتابه « عصر محمد على » — صحيفة

٣٤٤ — عن تكييف فرمان الثانى ماياتى :

« ويؤيد هذا المعنى ماورد فى فرمان أول يونيه سنة ١٨٤١ المكرر والمفسر

لاحكام فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ .. »

وقال مسيو شارل دوفى كتاب « تاريخ الأمة المصرية » الموضوع

تحت اشراف مسيو هانوتو — الجزء السادس صحيفة ٣٢٦ — ماياتى :

« Le Sultan se résout, le 19 Avril, à émettre un second firman modifiant le premier. »

وقال مسيو دى فريسيني فى كتاب « المسألة المصرية » انه صدر

فرمان آخر عدل طريقة انتقال الوراثة دون أن يرى أهمية لذكر تاريخه .

وقال رينيه قطاوى بك فى كتابه « عصر محمد على نقلا عن المحفوظات

الرسمية الروسية فى مصر » — الجزء الثالث صحيفة ٥٧٧ — تعليقا على

الفرمان المعدل ماياتى :

«Traduction du firman d'investiture adressé à Méhémet-Ali Pacha le 21 Zilhijé 1256 (13 Février 1841) avec les modifications qu'il a subies dans la seconde rédaction, expédiée le 1er Juin, par Kémal Effendi. »

وقال منسيو اتناس بوليتس في كتابه « الخلاف التركي المصرى من سنة ١٨٣٨ الى سنة ١٨٤١ نقلا عن الوثائق الدبلوماسية اليونانية » ما يأتى :

« Son Altesse, Méhémet-Ali a reçu ' cette ordonnance du Sultan, mais n'a pas manqué de faire remarquer à l'envoyé la nécessité d'y apporter certains changements. »

ومما يقطع فى أن الفرمان اللاحق جاء معدلا لانسحا لفرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ ماقاله حضرة صاحب السمو الملكى الأمير محمد على ولى العهد فى حديثه الى مندوب جريدة « البلاغ » (عدد ١٩ يناير سنة ١٩٤١) حيث قال :

« واذا أخذنا بنظرية أن الفرمان اللاحق يمحو الفرمان السابق كان لزاماً علينا أن ننكر كل الفرمانات الصادرة فى عهد جدنا محمد على باشا الكبير والأخذ بالفرمان الصادر فى عهد المغفور له الخديو اسماعيل باشا . وفى الواقع ان الغناء الفرمان لفرمان آخر لا يكون الا صراحة . »

٧ - وقيل أيضا ان فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ حذف من المجموعة الرسمية للفرمانات الشاهانية فلم ينشر فيها . أما فرمان ٢٣ مايو سنة ١٨٤١ فقد نشر على اعتبار انه الفرمان الأخير الذى انتهت به أزمة المسألة المصرية . وقد رجعنا الى « مجموعة الفرمانات الشاهانية العثمانية الصادرة إلى ولاية مصر وخديويها من سنة ١٥٩٧ حتى سنة ١٩٠٤ » والتي جمعت بناء على أمر المغفور له الملك فؤاد وطبعت بمعرفة الخاصة الملكية وصدرت فى سنة



Ismael

6 April 1883

المخديو اسماعيل

١٩٣٤ وقام بترجمتها من اللغة التركية الى اللغة الفرنسية حضرة صاحب السعادة حليم ناحوم افندى الخاخم الأكبر . فوجدنا حقيقة ان « الخط الشريف الهمايوني » أسقط من المجموعة بينما ذكر فيها فرمان صادر أيضاً في ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ (الموافق ٢١ ذى القعدة سنة ١٢٥٦ لاسنة ١٢٥٥ كما ذكر خطأ في المجموعة) بتقليد محمد علي باشا ولاية مقاطعات نوبيا والدارفور وكردفان وسنار بدون توارث . وقد جاء في صدر هذا فرمان ما يأتي حرفياً :

« ان سدتنا الملوكية كما توضح في فرماننا السلطاني السابق قد ثبتكم على ولاية مصر بطريق التوارث بشروط معلومة وحدود معينة . »

وقد علق واضع المجموعة — في هامش الصحيفة ٢٣١ — على هذا فرمان بقوله :

« نظرا لأهمية هذا فرمان آثرنا ايراد ترجمته الرسمية بالكامل نقلا عن مجموعة الاتفاقات الدولية للامبراطورية العثمانية . »

فكيف يعتبر في نظر واضع المجموعة فرمان الولاية على نوبيا وملحقاتها قائما مع انه سجل في ديوانته تثبيت محمد علي باشا على عرش مصر بطريق التوارث وأحال على فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ الذي يقول انه حذف من المجموعة ؟ وهنا لا يخلو الحال من أحد أمرين : اما أن يكون فرمان ١٣ فبراير عديم القيمة فكان يجب اسقاطه واسقاط فرمان الولاية على نوبيا الذي أحال عليه من المجموعة وهذا مالم يحصل . واما أن يكون ذا قيمة فكان من الواجب ذكره . وإذا كان واضع المجموعة يعتبر في هامشه فرمان الولاية على نوبيا ذا أهمية فكان أحرى به أن يعتبر فرمان ١٣ فبراير

أكثر أهمية كما فعل ذلك واضع « مجموعة الاتفاقات الدولية للامبراطورية العثمانية » وواضع مجموعة « الاتفاقات الدبلوماسية والفرمانات الامبراطورية الخاصة بمصر » طبع سنة ١٨٨٦ وكما اتفق عليه جميع المؤرخين .

ولعل الباحث يدرك السبب الحقيقي لحذف فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ من المجموعة من حديث حضرة صاحب السمو الملكي الأمير محمد على الى جريدة « البلاغ » اذ قال سموه الملكي :

« وأذكر في هذا المقام أن حريقاً شب بعد ذلك في القلعة فأحرق كثيراً من وثائق الدفترخانة ومستنداتها ولذلك يقال اليوم أن فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ غير موجود ولا بد أن يكون قد تلف مع ما تلف من الأوراق في ذلك الحريق . ولكن ترجمته الصحيحة موجودة في كتاب أمين سامى باشا . » جريدة البلاغ عدد ١٩ يناير سنة ١٩٤١

٨ - ان كبار المؤرخين الذين وضعوا كتباً عن عصر محمد على أجمعوا على اعتبار يوم ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ الذى ثبت فيه محمد على وأسرته على عرش مصر وانحصرت في سلالته وراثته العرش :

- قال الدكتور محمد صبرى بك في كتابه « الامبراطورية المصرية في عهد محمد على والمسألة الشرقية » - صحيفة ٥٣٢ - عن « الخط الشريف الهمايوني » الصادر في ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ ما يأتى :

« Ce hatti-shériff ou firman d'investiture qui devait établir la charte de l'Egypte moderne. »

- وقال مسيو دى فريسنيه وزير خارجية فرنسا وعضو الاكاديمية الفرنسية في كتابه « المسألة المصرية » - صحيفة ٨٤ - بعد أن بين مبادئ الاستقلال التى كان يرمى محمد على إلى استقرارها ما يأتى :

« Le Sultan rendit, en date du 13 février 1841, en faveur de Méhémet-Ali, un firman qui consacre et développe les principes qu'on vient de lire.»

— وقال رينيه قطاوى بك فى كتابه « عصر محمد على تقلا عن المحفوظات الرسمية الروسية فى مصر » — الجزء الثالث صحيفة ٥٤٠ — قبل ايراد ترجمة فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ ما يأتى :

“ Traduction du Hatti-Schériff de sa Hautesse qui confère à Méhémet-Ali l'hérédité du Gouvernement d’Egypte, en le soumettant à certaines conditions.”

— وجاء حديث حضرة صاحب السمو الملكى الامير محمد على لجريدة « البلاغ » قاطعاً لكل شك فى قيمة فرمان الاول وقيمة فرمان الثانى إذ قال سموه الملكى :

« أرجح أن يكون التاريخ الجدير بالاحتفال هو ١٣ فبراير لأن كل ما جاء بعد فرمان الصادر فى ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ كان متبهما ومنظماً لقواعده وخاصة فى مسألة توارث عرش مصر التى يراد الاحتفال بذكرها . » جريدة « البلاغ » عدد ١٩ يناير سنة ١٩٤١

— يؤيد هذا ان حضرة صاحب السعادة محمد طاهر باشا جعل موضوع رسالته لنيل شهادة الدكتوراه « فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ » — وقال لويس بويه فى كتابه « مصر من سنة ١٧٩٨ الى سنة ١٩٠٠ » صحيفة ١٤٦ :

“ Le Sultan s'exécuta et publia les hatti-schérifs du 13 février et du 19 avril 1841 qui sont encore aujourd'hui, à quelques modifications près, la charte diplomatique de l’Egypte.”

٩ - انعقد اجماع المؤرخين - مصريين وأجانب - على انه - في يوم ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ صدر فرمان المسمى « الخط الشريف الهمايوني ». أما فرمان اللاحق المعدل له فقد اختلف المؤرخون جميعهم في تحديد يوم صدوره :

- فقال بعضهم انه صدر في يوم ١٩ ابريل (شارل روهانو تو صحيفة ٢٢٦ من الجزء السادس . امين سامى باشا هامش صحيفة ٥١٤ الجزء الثانى . برييه صحيفة ١٤٦ .)

- وقال بعضهم انه صدر في يوم ١٤ مايو (احمد راسم المؤرخ التركى فى كتابه « التاريخ العثمانى المصور » .)

- وقال بعضهم انه صدر فى يوم ٢٣ مايو (مجموعة الوثائق التى قام بترجمتها سعادة الخاخم الاكبر صحيفة ٢٢٣ .)

- وقال بعضهم انه صدر فى يوم ٢٥ مايو (دريو ص ١٠١ من الجزء الخامس من كتاب « مصر واوروبا » .)

- وقال بعضهم انه صدر فى يوم أول يونيه (رينيه قطاوى بك صحيفة ٥٧٧ الجزء الثالث . محمد صبرى بك صحيفة ٥٣٥ . عبد الرحمن الرافعى بك صحيفة ٣٤٩ . امين سامى باشا صحيفة ٥١٤ الجزء الثانى . الجنرال فيجيان « التاريخ الحربى لمحمد على وأولاده » الجزء الثانى صحيفة ١٥٩ . الفيس اميرال دوران فييل الجزء الثانى صحيفة ٢٤٣ من كتاب « مواقع محمد على وأولاده البحرية » . بول مورييه صحيفة ١٤٧ من كتاب « تاريخ محمد على والى مصر » .)

- وقال بعضهم انه صدر فى يوم اول يوليه (اللواء محمد مختار باشا فى كتاب « التوفيقات الالهامية » صحيفة ٦٢٩ .)

— وبعضهم لم يذكر تاريخ فرمان الثانى كلية (مسيو دى فرايسينيه .
على مبارك باشا . محمد رفعت بك . جورجى زيدان .)

ولعل اختلاف التواريخ هذا الاختلاف الغريب يرجع الى ان فرمان
الثانى يحمل تاريخاً غير محدد اذ مذكور فيه « تحريراً فى أوائل شهر
ربيع الآخر سنة سبع وخمسين ومائتين والـف » . وقد ذهب الكتاب كل
مذهب فى تحديد الايام التى تحملها كلمة « أوائل » مما أدى الى تضارب
أقوالهم .

وازاء هذا الاتفاق الكلى على يوم ١٣ فبراير وهذا الاختلاف الكلى
على يوم صدور فرمان اللاحق واغفال بعض المؤرخين ذكر تاريخ صدور
الفرمان اللاحق يتعين تحديد يوم ١٣ فبراير للاحتفال بالذكرى المئوية .

١٠ — على انه ثبت قطعاً ان يوم ٢٣ مايو لا يمكن أن يوافق يوم
صدور فرمان الثانى . اذ مذكور فى ختام هذا فرمان الاخير « تحريراً
فى أوائل شهر ربيع الآخر سنة سبع وخمسين ومائتين والـف » . وكلمة
« أوائل » تشمل العشرة ايام الاولى من كل شهر . أما العشرة ايام التى تليها
فكانوا يطلقون عليها كلمة « أواسط » . والعشرة ايام الاخرة كانت تسمى
« أواخر » .

ويظهر ان الذين قالوا بأن يوم ٢٣ مايو هو اليوم الذى صدر فيه
الفرمان الثانى اعتبروا أن فرمان صدر فى « أول » ربيع الآخر لا فى
« أوائله » . وهذا الاعتبار لا يستقيم مع العرف الذى كان جارياً فى ذلك
الوقت (ولا زال جارياً حتى الآن) من تسمية اول يوم من أيام الشهور

الهجرية « غرة » . فلو كان الفرمان صدر في اليوم الاول من شهر ربيع الآخر لكان ذكر في ختام الفرمان « تحريراً في غرة ربيع الآخر » لا « في أوائل ربيع الآخر » .

وبمقارنة الايام الهجرية بالايام الميلادية في مدى العشرة أيام الأولى من شهر ربيع الآخر سنة ١٢٥٧ نجد أن :

١	غرة ربيع الآخر سنة ١٢٥٧ توافق ٢٣ مايو سنة ١٨٤١
٢	ربيع الآخر سنة ١٢٥٧ يوافق ٢٤ مايو سنة ١٨٤١
٣	ربيع الآخر سنة ١٢٥٧ يوافق ٢٥ مايو سنة ١٨٤١
٤	ربيع الآخر سنة ١٢٥٧ يوافق ٢٦ مايو سنة ١٨٤١
٥	ربيع الآخر سنة ١٢٥٧ يوافق ٢٧ مايو سنة ١٨٤١
٦	ربيع الآخر سنة ١٢٥٧ يوافق ٢٨ مايو سنة ١٨٤١
٧	ربيع الآخر سنة ١٢٥٧ يوافق ٢٩ مايو سنة ١٨٤١
٨	ربيع الآخر سنة ١٢٥٧ يوافق ٣٠ مايو سنة ١٨٤١
٩	ربيع الآخر سنة ١٢٥٧ يوافق ٣١ مايو سنة ١٨٤١
١٠	ربيع الآخر سنة ١٢٥٧ يوافق أول يونيه سنة ١٨٤١ ^(١)

١١ - والذي يقطع دابر كل شك في قيمة « الخط الشريف الهمايوني » الصادر في ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ التساؤل فيمن كان يخلف محمد علي قانوناً اذا فرض وخلا عرش مصر في الفترة بين صدور الفرمان الاول وورود الفرمان الثاني . لا جدال في أن السلطان كان ملزماً بمقتضى فرمان ١٣

(١) راجع « كتاب التوفيقات الالهامية » تأليف اللواء محمد مختار باشا ص ٦٢٩

فبراير باختيار صاحب العرش من بين أفراد أسرة محمد علي . لأن أسرة محمد علي تثبتت على عرش مصر وانحصرت فيها الولاية من تاريخ صدور فرمان ١٣ فبراير . أما قبل صدور هذا فرمان فقد كان للسلطان حق اختيار من يشاء ليوليه الأريكة المصرية .

١٢ - على ان العبرة في الاحتفال باحياء ذكرى المناسبات التاريخية الهامة انما باليوم الاول الذي تقررت فيه هذه المناسبة بغير نظر الى مداخل على أصل هذه الذكرى من تغييرات أو تعديلات لاحقة . نذكر سابقة في تاريخ مصر تؤيد وجهة نظرنا هذه . ذلك ان المغفور له الملك فؤاد الأول تولى عرش السلطنة المصرية في يوم ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧ وظلت مصر تحتفل بعيد الجلوس في هذا اليوم من كل سنة من سنة ١٩١٧ الى سنة ١٩٣٥ حتى بعد أن تغير نظام الملك في مصر وتحول من سلطنة الى مملكة في ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ وتوج الملك فؤاد ملكا على مصر . فلو أخذنا بالرأي القائل بوجوب الاحتفال بأخر تعديل لوجب الاحتفال بعيد جلوس الملك فؤاد الاول في يوم ١٥ مارس من كل سنة لا في يوم ٩ أكتوبر وهذا ما لم يحصل .

١٣ - نضيف الى هذه السابقة سابقة في تاريخ فرنسا . ذلك ان نابليون الأول أصدر القانون المدني الفرنسي في سنة ١٨٠٤ . ومن سنة صدوره حتى يومنا هذا أصدرت الحكومة الفرنسية تشريعات معدلة لنصوص القانون المدني الأصلية . ولكن لما أريد الاحتفال بمرور مائة سنة على وضع القانون المدني الفرنسي اختيرت سنة ١٩٠٤ ذكرى للاحتفال

بهذا العيد دون الالتفات الى التعديلات العديدة التي أدخلت على النصوص الأصلية .

١٤ - على ان يوم ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ ليست أهميته مقصورة على صدور الخطة للشريف الهايوني في ذلك اليوم فحسب بل انه مهم أيضاً لانه صدر في هذا اليوم نفسه فرمان سلطاني آخر أكد تثبيت محمد علي وأسرته على عرش مصر مع تقليده « فضلاً عن ولاية مصر ولاية مقاطعات نوبيا والدارفور وكردفان وسنار وجميع توابعها وملحقاتها الخارجة عن حدود مصر » . كما صدر في اليوم نفسه أيضاً كتاب وزيرى الى محمد علي متضمناً الانعام عليه « بوسام وزيرى وطرבו ش مرصع بالحجارة الكريمة » . فهذه ذكريات ثلاثة وقعت في يوم ١٣ فبراير .

١٥ - وأجل من كل هذا أن يقع يوم ١٣ فبراير سنة ١٩٤١ - بفرق يومين اثنين - مع يوم الذكرى الحادية والعشرين لميلاد حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق بن فؤاد بن اسماعيل بن ابراهيم بن محمد علي ، مما يجعل الاحتفال بهذا اليوم مقروناً بذكرى تثبيت الاسرة العلوية المجيدة على عرش مصر .

الخبر - ان « الخطة الشريف الهايوني » الصادر في ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ هو أول وثيقة رسمية لتثبيت محمد علي باشا الكبير وحصر وراثته العرش في أسرته ، فيجب أن يقع الاختيار على هذا اليوم لاهياء هذه الذكرى المجيدة .

أثر « الخط الشريف الهمايوني »

في مركز مصر الدولي

وضع « الخط الشريف الهمايوني » مصر في مركز خاص من حيث القانون الدولي العام : فلا بقيت مصر دولة ناقصة السيادة ومهضومة الاستقلال ولا ارتقت الى مرتبة الدول كاملة السيادة وتامة الاستقلال . بل تبوأَت مركزاً خاصاً توسط هاتين المرتبتين .

ومن يتصفح تاريخ مصر يرى أنها بقيت حتى سنة ١٨٤١ خاضعة لحكومات غير مستقرة وغير متجانسة حاولت كل واحدة منها أن تستقل بأمور البلاد وتقطع روابط التبعية التي كان الولاة يخشون أن تتوثق مع تركيا بمرور الايام . ولكن صدور « الخط الشريف الهمايوني » في ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ حدد مركز مصر الدولي ووضع لها دستوراً منحه الباب العالي بطريق المنحة لا نظاماً فرضه على ولايته فرضاً . وجعلت الدول العظمى (بريطانيا والنمسا وبروسيا وروسيا ثم فرنسا وإيطاليا بعد ذلك) رقيات وضامناً لنفاذ هذا الدستور ومسؤولات عن تنفيذه . وعلى هذا يكون هذا الدستور من حيث تكييفه القانوني على وجهين : اتفاق من جانب واحد فيما بين السلطان ووالي مصر ، واتفاق من جانبين فيما بين السلطان والدول لا يمكن لأحد الطرفين فيه أن يدخل على نصوصه تعديلاً لا يقره عليه الطرف الآخر .

غير انه اذا كان « الخط الشريف الهمايوني » يعتبر خطوة موفقة في

سبيل استقلال مصر فلا يمكن أن يقال انه حقق جميع الأمناني القومية واستكملت به مصر جميع عناصر سيادتها . ولقد بقيت البلاد جزءاً من السلطنة العثمانية وبقي واليها من أتباع السلطان. وترتب على ذلك أنها كانت تتمتع بامتيازات وتزح تحت اتفاقات حتمها عليها هذا المركز. فلا زال نظام الامتيازات الاجنبية فيها قائماً ولا زالت شؤونها معرضة للتدخل من جانب الدول التي احتفظت لنفسها بحق التدخل في شؤون تركيا نظراً لمركزها غير العادي كدولة اسلامية بين دول أوروبا المسيحية . ولكن على العكس فقد تمتعت مصر بضمانة الدول التي كفلت لتركيا سلامة جميع أراضيها فأمنت مصر بذلك شر الوقوع تحت سيطرة دولة أخرى .

أما أحكام الفرمان التي نصت على أن قوات مصر البرية والبحرية هي في خدمة الباب العالي فقد وضعت موضع التنفيذ في مناسبتين شهيرتين : الاولى في حرب القرم سنة ١٨٥٤ والثانية ابان الحرب بين روسيا وتركيا سنة ١٨٧٧ .

أما مسألة الوراثة فتحمل بين طياتها معنى الاستقلال الذاتي ، اذ أن مصر أصبحت بهذا النص دولة مستقلة استقلالاً كاملاً في الداخل وغير مرتبطة من حيث ادارة شؤونها الداخلية بأي قيد من القيود التي كانت تربطها بسلطنة آل عثمان . الا انه ارضاء للسلطان وجرياً على مقتضى التقاليد المرعية أوجب الفرمان على كل وال جديد أن يسافر الى الاستانة قبل تولى الملك ويمثل بين يدي السلطان ويتسلم منه براءة توليته على عرش مصر .

أما من حيث النظام الاداري والاقتصادي فان استقلال مصر طهر

من الشوائب التي كانت تشوبه ، فأصبح للوالى مطلق الحرية فى أن يعقد مع الدول الاتفاقات التجارية والادارية والمالية وأن ينشئ الأنظمة القضائية وأن يعدل الامتيازات بموافقة الدول وكان له أخيراً حرية واسعة - كانت لها عواقب وخيمة فيما بعد - فى عقد القروض .

تبين من كل هذا أن مصر أصبحت شخصاً معنوياً له حقوقه كما عليه واجباته أشركتها فى الحياة الدولية. ولعل موقف مصر يبدو غريباً وظاهر التناقض فى حالة اخلاها بتعهداتها والتزاماتها فى حق الدول لأن هذه الدول لا يمكنها حينئذ أن تتخذ أى جزاء نحو مصر - مثل احتلال أراضيها - لأنها جزء من الاراضى العثمانية التى لا يجوز غزوها أو احتلالها دون الاخلال بالمعاهدات الدولية وبحق الضمان .

ولعل أحسن وصف وصفه كاتب لموقف مصر الشاذ ما قاله فيه مسيو دى فريسنييه وزير خارجية فرنسا :

« ان مصر بلغت سن الرشيد اذا ما التزمت بالتزامات بينما لا تزال قاصرة تحت الوصاية اذا ما طولبت بالوفاء بها » .

« L'Egypte est majeure pour prendre des engagements et mineure pour les acquitter » - Freycinet .

وقد جاء الخط الشريف الهايوى واضعاً حداً للمشكلة التى توافق المؤرخون على تسميتها «بازمة المسألة المصرية» والتى امتدت من سنة ١٧٩٨ الى سنة ١٨٤١ دون أن يوجد لها حل . فقد جاءت القوات الاجنبية الى الاراضى المصرية ثلاث مرات فى تلك الثلاث والاربعين سنة لتؤيد مطالب الدول : المرة الاولى مع الحملة الفرنسية فى سنة ١٧٩٨ والمرة الثانية لما حاول

الانجليز احتلال مصر في سنة ١٨٠٧ والمرة الثالثة لما توترت العلاقات بين
والى مصر والباب العالى بعد سنة ١٨٣٢ .

ومن جهة أخرى فقد أصبحت مصر بفضل حكمة محمد على وصوله
جيش ابراهيم دولة لها كلفة تسمع وحساباً يحسب . ولولا وقوف الدول في
وجه مصر وتحالفها ضدها لكانت حطمت السلطنة العثمانية وفككتها
تفكيكا . ولكن برجوعها الى حدودها الاصلية زال خطرهما على التوازن
الاوروبى وبقيت مع ذلك موضع تفكير الدول ومحط مطامعها نظراً الى
موقعها الجغرافى والى المصالح الكبيرة التى تكتنفها من كل جانب .

وعلى هذا يمكن اجمال أثر «الخط الشريف الهمايونى» فى انه رفع مصر
بالنسبة الى سياستها الداخلية الى مرتبة الدول المستقلة استقلالاً داخلياً تماماً
بكل مظاهره وبجميع أركانه، وبالنسبة الى سياستها الخارجية فقد أسبغ عليها
بعض مظاهر الاستقلال الخارجية مثل حقها فى قبول ممثلى الدول الاجنبية .
ولولا هذا الفرمان الذى ظفرت به مصر لما رضيت أوروبا ولا تركيا بهذا
الاستقلال ولبقيت ولاية عثمانية كسائر ولايات آل عثمان يتعاقب عليها
الولاة الترك الذين يختارهم السلطان . وقد أصاب محمد على هدفاً آخر اذ
تمت على يديه وحدة مصر القومية بضم السودان الى أراضيها وتبوأّت
مصر مركزاً دولياً بين الأمم .

أثر « الخط الشريف الهمايوني »

في نهضة مصر الحديثة

لما ضمن محمد علي عرش مصر من بعده لنسله وأعقبه وثبت حقوق الوراثة في أسرته وظفر بالوثيقة التي حققت استقلال مصر الذاتي في شؤونها الداخلية وفي بعض مظاهر شؤونها الخارجية ، وجه همه الى توطيد دعائم الاستقلال في البلاد و احياء العلوم والآداب فيها وتحقيق المشروعات العمرانية والاجتماعية والمالية الكبرى وتقوية الجيش وتجهيز أسطول جديد وانشاء الأنظمة الادارية والقضائية وغيرها من الأمانى التي عاد تحقيقها على مصر وعلى نهضتها الحديثة بالخير العميم .

فلم يمض على صدور « الخط الشريف الهمايوني » ثلاث سنوات حتى أوفد محمد علي في سنة ١٨٤٤ الى فرنسا « البعثة الخامسة » من بعثات التعليم وهي أكبر البعثات وأعظمها شأنًا . وقد انتخب سليمان باشا الفرنساوى أعضائها من نوابغ تلامذة المدارس العالية واشترك فيها بعض أبناء محمد علي وبعض أحفاده كما انتظم في سلكها بعض المعلمين وبعض الموظفين .

فقد كان من أعضائها الأمير عبد الحليم والأمير حسين من أولاد محمد علي والأمير احمد والأمير اسماعيل من أولاد ابراهيم باشا ، ومحمد شريف باشا وعلي مبارك باشا وعلي ابراهيم باشا وحسن أفلاطون باشا وعلي شريف باشا وعثمان صبرى باشا وحامد عبد المعطى باشا ومحمد

عارف باشا وغيرهم ممن تبوأوا فيما بعد أعلى المناصب الادارية والقضائية والعامية وأدوا لمصر خدمات جليلة.

وفي سنة ١٨٤٥ أرسلت بعثة سادسة الى النمسا . وفي غضون سنة ١٨٤٧ أرسلت بعثة سابعة الى فرنسا وبعثتان الى انجلترا .

ولم يقصر محمد علي همه على احياء العلوم وبعث النهضة العلمية من جديد بل لم يأل جهدا لانماء ثروة البلاد الأهلية . فهذه القناطر الخيرية التي وضع محمد علي حجرها الأساسى فى سنة ١٨٤٧ اسبغت ولا تزال تسبغ على مديريات الوجه البحرى نعم مياهها واتسع بفضلها نطاق الزراعة وازدادت الثروة الزراعية .

أما من ناحية النظام القضائى والادارى فقد أنشأ محمد علي فى سنة ١٨٤٣ هيئة قضائية أسماها « جمعية الحقانية » جعل من اختصاصها محاكمة كبار الموظفين على مايتهمون به فى أثناء تأدية وظيفتهم . وكانت تحكم أيضاً فى الجرائم التى تحيلها عليها الدواوين كما كانت أخيراً تقوم مقام محاكم الجنايات ومحاكم الجنح . وكانت تتألف من رئيس وستة أعضاء منهم اثنان من أمراء الجهادية واثنان من البحرية واثنان من ضباط البوليس . وانشئت أيضاً الى جانبها محكمة تجارية اطلق عليها اسم « مجلس التجار » لفصل فى المنازعات التجارية .

أما الحالة الاجتماعية فبدل الاحصاء الذى عمل فى سنة ١٨٤٥ على زيادة عدد السكان الى ٤٤٠ر٤٧٦ر٤٨٠ نسمة .

هذا هو الأثر المباشر لصدور « الخط الشريف الهمايونى » فى النهضة

المصرية من ناحية المشروعات التي حققت والأنظمة التي انشئت ولم تكن قائمة قبل هذا التاريخ .

خير انه يجب أن يضاف الى أوجه الانشاء هذه أوجه الاصلاح التي ادخلت على المشروعات القائمة فعلا والتي استمرت في أداء مهمتها على خير وجه والتي تألف منها ومن المنشئات الجديدة شبكة انتشرت في وادى النيل وغمرته بفوائدها الجمّة .

تخليد ذكرى العيد المئوى

ما أجمل مناسبة حلول يوم ١٣ فبراير سنة ١٩٤١ و مرور مائة سنة على تثبيت محمد على وأسرته على عرش مصر لاقامة تمثال لرأس الأسرة العلوية المجيدة ومؤسس نهضة مصر الحديثة . انها فرصة تاريخية نادرة يجب أن تنهزها الحكومة لتقرر - من ضمن ما تقرر - اقامة تمثال لمحمد على باشا فى أحد ميادين « القاهرة » لتحظى عاصمة البلاد بما سبقها اليه ثغر الاسكندرية وسبقها اليه مدينة قوله . أما التمثال الأول فقد أمر بصنعه المغفور له الخديو اسماعيل وأقيم فى مدينة الاسكندرية . وأما التمثال الثانى فقد أمرت بصنعه حكومة اليونان وأقيم فى قوله مسقط رأس محمد على . فهل للتمثال الثالث أن يتفضل حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق بوضع حجره الاساسى بيده الكريمة فى يوم ١٣ فبراير سنة ١٩٤١ حتى اذا ما حل يوم الذكرى المئوية لوفاة محمد على فى ٢ اغسطس سنة ١٩٤٩ أزاح جلاله الملك - بمشيئة الله - الستار عن تمثال جده الأكبر.

وتشاء المصادفات أن تكون سنة ١٩٤٩ هى السنة المحددة لسقوط آخر حصن من حصون الامتيازات الاجنبية فى مصر بانتهاء أجل المحاكم المختلطة فتكون اقامة التمثال مقرونة بثلاث مناسبات تاريخية عظيمة . أما موقع التمثال فيحسن أن يقع اختياره فى ميدان باب الحديد وعلى مدخل تقق شبرا الجديد . فيطلق على الميدان اسم محمد على ويطلق على شارع كلوت بك - وهو امتداد شارع محمد على - اسم

محمد على فيكون شارع محمد على الجديد بدايته « ميدان محمد على » ونهايته « مسجد محمد على » .

وبهذا يكون « ميدان محمد على » قد ضم بين جوانبه رمزين لهضة البلاد : رمزاً يمثل نهضة مصر ورمزاً يمثل مؤسس هذه النهضة .

إلى جانب هذا التخليد المادى يحسن أن تخلد ذكره عن طريق تنظيم سلسلة محاضرات تلقى في قاعة محاضرات جامعة فؤاد الأول على « تاريخ محمد على وعصره » . فيعهد الى نخبة من الاختصاصيين البحث في النواحي المختلفة لحياة هذا العاهل الكبير . فيحاضر أحد رجال التاريخ على « أصل أسرة محمد على وفروعها » ، ويتكلم أحد رجال السياسة على « محمد على السياسى » ، ويتحدث آخر عن « تاريخ الخط الشريف الهايوى وأثره » ، ويتناول أحد رجال الادارة الكلام على « الادارة فى عهد محمد على » ويشرح قانونى « النظام القضائى فى عهد محمد على » ، ويتكلم أحد رجال الصناعة على « الصناعة فى عهد محمد على » ، ويتولى أحد رجال التجارة الكلام على « التجارة فى عهد محمد على » ، ويتكلم أحد رجال الزراعة على « الزراعة فى عهد محمد على ومشروعات الري وادخال زراعة القطن فى مصر » ، ويحاضر أحد رجال المال على « المالية فى عهد محمد على » ، ويشرح ضابط من ضباط الجيش « حروب محمد على » ، ويتحدث أحد رجال البحرية عن « الاسطول البحرى فى عهد محمد على » ، ويتولى استاذ من اساتذة الجامعة الكلام على « البعثات العلمية فى عهد محمد على » ، ويحاضر أحد رجال الهندسة عن « محمد على وفن العمارة » ، ويختص طبيب بموضوع « الطب فى عهد محمد على » ، ويبحت أحد رجال العلم

«العلوم في عهد محمد علي» وتختتم المحاضرات بمحاضرتين على «الامبراطورية المصرية في عصر محمد علي» وعلى «أثر حكم محمد علي في النهضة المصرية الحديثة».

ثم تجمع هذه المحاضرات في سفر يطلق عليه اسم «الكتاب المثوى لتاريخ محمد علي وعصره» فيكون خير مرجع يرجع اليه الباحثون وخير وسيلة تخلد بها ذكرى محمد علي.



الوثائق الرسمية

الخاصة بتثبيت الاسرة العلوية على عرش مصر

وتقرير نظام الوراثة فيها

من منتصف سنة ١٨٤٠ حتى سنة ١٩٤١



معاهدة لندن

مصحفة

١٥ يولييه سنة ١٨٤٠	معاهدة لندن ٣
١٥ يولييه سنة ١٨٤٠	ملحق معاهدة لندن ٦
١٤ نوفمبر سنة ١٨٤٠	مذكرة من الدول ابلفت الى محمد على عن يد الاميرال ستوبفورد ٨

اتفاق الاسكندرية

٢٧ نوفمبر سنة ١٨٤٠	اتفاق الاسكندرية بين الكومودور نايير وبوغوص بك يوسف ١٠
٢ ديسمبر سنة ١٨٤٠	خطاب الاميرال ستوبفورد الى محمد على . . ١١
أوائل ديسمبر سنة ١٨٤٠	خطاب آخر من الاميرال ستوبفورد الى محمد على ١٢
٨ ديسمبر سنة ١٨٤٠	مذكرة الكابتن فلانشو الى محمد على . . ١٣
١٠ ديسمبر سنة ١٨٤٠	خطاب من محمد على الى الاميرال ستوبفورد ١٤
١٠ ديسمبر سنة ١٨٤٠	خطاب من محمد على الى الصدر الاعظم . . ١٤
أوائل يناير سنة ١٨٤١	رد الصدر الأعظم الى محمد على . . . ١٦

١٧	تعليمات الصدر الأعظم الى مظلوم بك	١٢ يناير سنة ١٨٤١	مرحلة مظلوم بك في مصر
١٩	مذكرة مقدمة من الدول الى شكيب افندى في لندن	٣٠ يناير سنة ١٨٤١	

صدور الخط الشريف الهمايوني ومرحلة مهيب افندى في مصر

٢٢	تعليمات الصدر الاعظم الى سعيد مهيب افندى	اوائل فبراير سنة ١٨٤١	
٢٥	كتاب الصدر الاعظم الى محمد على	١٣ فبراير سنة ١٨٤١	
٢٦	الخط الشريف الهمايوني	١٣ فبراير سنة ١٨٤١	
٢٩	فرمان الولاية على نوبيا	١٣ فبراير سنة ١٨٤١	
٣٠	تقرير سعيد مهيب افندى	٢٨ فبراير سنة ١٨٤١	
٣٤	خطاب من محمد على الى الصدر الأعظم	٢٨ فبراير سنة ١٨٤١	

المرحلة الأخيرة من أزمة المسألة المصرية

٣٩	مذكرة من دول مؤتمر لندن	٥ مارس سنة ١٨٤١	
٤٠	مذكرة من الدول الى شكيب افندى	١٣ مارس سنة ١٨٤١	
٤١	تبليغ الباب العالي للدول	١٩ ابريل سنة ١٨٤١	
٤٢	مذكرة من الدول الى شكيب افندى	١٠ مايو سنة ١٨٤١	
٤٤	مذكرة الدول الى الباب العالي	٢٢ مايو سنة ١٨٤١	
٤٤	خطاب الصدر الاعظم الى محمد على	٢٨ مايو سنة ١٨٤١	
٤٦	الفرمان المعدل	أوائل ربيع الآخر سنة ١٢٥٧	
٤٨	جواب محمد على الى الصدر الأعظم	٢٥ يونيه سنة ١٨٤١	

في عهد الخديو اسماعيل

٥٢	فرمان بتعديل نظام وراثية العرش	٢٧ مايو سنة ١٨٦٦	
----	--------------------------------	------------------	--

في عهد الملك فؤاد الأول

٥٣	أمر كريم بوضع نظام لتوارث عرش المملكة المصرية	١٣ ابريل سنة ١٩٢٢	
----	---	-------------------	--

فهرست

كلمة المؤلف إلى حضرة صاحب الجلالة الملك

- العيد المئوي لتثبيت محمد علي باشا الكبير وأسرته على عرش مصر . . . ١
- معاهدة لندن (١٥ يولييه سنة ١٨٤٠) ٣
- اتفاق الاسكندرية (٢٧ نوفمبر سنة ١٨٤٠) ١٠
- مهمة مظلوم بك في مصر (يناير سنة ١٨٤١) ١٦
- الخط الشريف الهمايوني ومهمة سعيد مهيب افندي في مصر . . . ٢٢
- المرحلة الأخيرة من أزمة المسألة المصرية (مارس سنة ١٨٤١ - يونيه
سنة ١٨٤١) ٣٩
- الحديو اسماعيل والملك فؤاد ونظام وراثته العرش ٥٢
- تحقيق تاريخي حول الذكرى المئوية لتثبيت محمد علي باشا وأسرته على
عرش مصر ٥٤
- أثر « الخط الشريف الهمايوني » في مركز مصر الدولي ٦٩
- أثر « الخط الشريف الهمايوني » في نهضة مصر الحديثة ٧٣
- تخليد ذكرى العيد المئوي ٧٦
- الوثائق الرسمية الخاصة بتثبيت الاسرة العلوية على عرش مصر وتقرير
نظام الوراثة فيها ٧٩
- فهرست الكتاب ٨١



